

LOWELL DECL. EX. 9f

سياسة عربية
كل الحقيقة للجماهير

AL - HADAF

الهدف

العدد ٢٣١ / ٢ فلسطين
السنة الثالثة والثلاثون / الأولى فلسطين
AL - HADAF - NO. 1321/ 2 PALESTINE AUGUST 2001



موضوع الغلاف

ثورة ٢٣ يوليو...
في حوار مع الرفيق المؤسس

حنظلة..

في ذكرى استشهاد ناجي العلي

في هذا العدد

- ٤ - بين الاستنزاف والضربة القاضية
- ١٠ - عمليات بطولية لقوات المقاومة الشعبية الفلسطينية

● شؤون فلسطينية

- ١١ - نحو رؤية استراتيجية للدفاع عن الثوابت
- ١٤ - إسرائيل تستهدف القيادات الميدانية للانتفاضة
- ١٧ - التطبيع
- ١٨ - مقابلة مع الرفيق أبو أحمد فؤاد
- ٢٣ - تكيف الأسرى الفلسطينيين في مواجهة الحصار

● شؤون عربية

- ٢٠ - الحكيم وثورة ٢٣ يوليو (مقابلة)
- ٣٦ - المسلمون والاقباط في مصر

● شؤون العدو

- ٤٠ - أثر الانتفاضة على الاقتصاد الإسرائيلي

● شؤون دولية

- ٤٢ - قمة جنوا: العولمة والعولمة المضادة
- ٤٤ - ضعف التأييد الدولي للانتفاضة
- ٤٦ - موسم المظاهرات في أيرلندا الشمالية

● الهدف الثقافي

٤٧

كلمة

صدر العدد الأول من الهدف في فلسطين، ونفذت طبعته في الثلث الأول من الشهر، لم تكن نخاف على توزيعه، فسمعة الهدف كمطبوعة جادة وملزمة بهوم الوطن والشعب، جعلت من القراء يتسابقون للحصول على باكورة الإصدار في الوطن. حرصنا وسنحرص طيلة إصدارنا للمجلة أن تكون متنوعة المواضيع، ونؤكد حرصنا على تنوع المعالجات، وأن طغى عليها هم المعركة الناشئة.

هذه دعوة لكل مهتم أن يقدم مساهمته للهدف، سواء كانت نقدا، او معالجات جدية لشتى هموم الوطن والأمة، فباب المجلة مفتوح، ونطمح أن تكون منبرا للسجل الوطني والديمقراطي.

يتزامن صدور هذا العدد مع مناسبتين، الأولى ذكرى ثورة ٢٣ يوليو، الرد الأساس على النكبة كما وصفها الرفيق الحكيم، وذكرى استشهاد حنظلة، كضمير للشعب وراوي حكايته بريشة الناقد لا المصفق.

يقينا أننا لا ندعي الصواب المطلق، إنما نحاول أن نقدم افضل ما لدينا، ونحن نحتاج إلى كل ملاحظة.



رئيس التحرير

علي جرادات

مدير التحرير

جبريل محمد

ثمن النسخة

دينار أردني أو ما يعادله

قيمة الاشتراك السنوي

ما فيها أجور البريد

في الضفة الفلسطينية

وقطاع غزة

بشرة دنائير أو ما يعادلها

في مناطق ٤٨

خمسة عشر ديناراً

أو ما يعادلها

عناوين المجلة

فلسطين

سيرة - شارع الإرسال

سيرة الكرمل - الطابق الأول

هاتف ٢٩٨٨٣٨٩ ٠٢

فاكس ٢٩٦٦٨٠٨ ٠٢

ص.ب ٤٣٦٧ البيرة

E-mail:

alhadaf@p-ol.com

الإشراف الفني

مروان العلان

تمت في مطابع الآباء



3

الهدف / فلسطين - السنة الأولى العدد الثاني آب ٢٠٠١



مازق مثلث الأضلاع

بتنا نشهد، سواء بحكم الحالة الصراعية الساخنة، أو الحالة الاشتباكية الفاترة، أو الحالة التصالحية الباردة، أن لمازق الوضع السياسي في فلسطين ثلاثة أضلاع، وتتمثل في الحكومة الإسرائيلية كمؤثر أساسي، وحالتي النقيض الفلسطينية، السلطة والانتفاضة، ولكل واحد منها عناصره وعوامله وأولوياته الفاعلة في صناعة المازق. فما هي معالم هذا المازق؟ إلى أين يسير؟ وما هو المخرج؟

في الجانب الإسرائيلي:

أصبح شارون، أحد صنّاع العدوانية الصهيونية، صنيعة لها، فوصله إلى قمة السلطة كنتاج مجتمعي، وكتمثيل أمين لنزوع المجتمع الصهيوني نحو العدوانية، وباعتبار أن «السلام» ليس من طباعه، أصبح حاملاً لإرث عقود من مفاهيم أيديولوجية مدمجة في المصالح الاقتصادية القصوى ونزوع الهيمنة. هذا مع تنامي قوة الأصولية الدينية التوراتية في التأثير على السياسة وقمة قرارها وتشكيلاتها. فهو وارث لبن غوريون في نزعة الطرد والإلغاء مثلما هو وارث لرابين بعدم قدسية الاتفاقات والموااعد، كما هو وارث لمقولات ننتياهو المتضمنة في كتابه (مكان تحت الشمس)، كلها خلطة تتجسد الآن في قمة السلطة السياسية. وهو يضيف الآن مقولته، الجديدة «الأمن الشخصي والمجتمعي أولاً وأخيراً»، دون اعتبار فقدان نتيجة لسبب (هو الاحتلال القائم والعدوان الدائم على الشعب الفلسطيني، وعدم الاعتراف بحقوقه والتنكر للقرارات الدولية)، فهذا آخر ما تفكر به حكومات إسرائيل،

بل اعتبره مكوناً من مكونات سيادة الدولة (المركز) وعليه قراره السياسي. استولد (شارون) من ذلك، شعاره الانتخابي، وبوصوله للسلطة أعطى وعده الإلهي (خطة المائة يوم) الكفيلة بإنهاء حالة المفاصل الفلسطينية (الانتفاضة) وفرض سلامه هو على الفلسطينيين «بتأييد الحكم الذاتي على ٤٢٪ من الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ والغالبية العظمى من سكانها كما يقول».

لا شك أن شارون وحسب الاستطلاعات الداخلية لا زال يشكك بغالبية، لكنها تضععت روحها مع تصاعد وتيرة السؤال: أن تجاوز شارون في أفعاله العدوانية ضد الشعب الفلسطيني كل الآخرين الذين سبقوه، ومضى على وجوده في قمة السلطة أكثر من مائة وخمسة وثلاثين يوماً: «ما ذا فعلت يا شارون وأين الأمن؟» فقد فشل في تركيع الشعب الفلسطيني لإرث المقاومة لا زالت ناشبة، وأصبح شعار «ضبط النفس» تحول إلى قطع النفس، غباراً يعتلي صورته، ولم تشفع له الاستيطانية (داخلياً)، ولا جولاته الدبلوماسية وشريكه شمير بيريز (خارجياً)، فالمستوطنون يفرون يومياً، والطرق لم تعد آمنة والجيش يتدمر إما من «ضبط النفس»، أو من إرهاب الحشود والكلفة المادية والبشرية المتزايدة، وحصاد الخيبة. إذاً وماذا بعد؟ هنا المازق. فإما أن يقوده الحال إلى الاعتراف بالفشل، وهذا يعني الهزيمة السياسية أمام الفلسطينيين يمكن أن تؤدي إليه من تداعيات مرعبة بالنسبة لمن رفعوه أكتافهم باعتباره قارب النجاة الأخير، أما الاندفاع بخيار النهاية، وهذا له ما له وعليه الكثير من المترتبات المحلية والدولية.

مرة أخرى هنا مازق الضلع الأول، ولا أحد يجزم سبيل منه. فالمعركة لا زالت ناشبة وبوابة الاحتمالات مفتوحة. في جانب السلطة الفلسطينية: أنها ذات القماشية والنزعة السياسية والاجتماعي التي صنعت ووقعت أوصلو ١٩٩٣ تلاح، وهي ذاتها التي رفضت مقترحات كمب ديفيد في تموز وهي ذاتها التي ساهمت في الانتفاضة إلى جانب الحركة بكل قواها، وهي ذاتها التي ذهبت لشرم الشيخ (تشرين) ثم تلاحقت خطواتها هبوطاً في قبول المبادرة المصرية - ثم تقرير ميتشيل (الخدعة الكبرى)، ثم تفاهم تينيت، وانفسها في المربع الإملائي الأمريكي - الإسرائيلي (وقف النار؟ وقف العنف، الأمن أولاً، الأيام السبعة، التهديد

أو وقعها إن جاز القول بسبب من الارتباك السياسي، التي لا تساهم هي في إنتاجه بل هو يصدر لها كبضاعة جاهزة وما عليها إلا تسويقه، أو إن لم تحسن فعلا فوضعه في رفوف دكاكينها.

إذا هي الانتفاضة الباسلة التي استولدت بفعل قواها الأساسية خيار مقاومة لم تعد كلفته محمولة لدى السلطة (وهنا الخوف) على الآتي وليس ما ذهب، إذا هي الانتفاضة المرعبة لشارون لأنها وضعت معاولها الأولى في هدم المستوطنات، وقتل روح الصمود الكاذب عند المستوطنين، وهي الانتفاضة التي أعادت الاعتبار للسياسة وللعمل الوطني الفلسطيني، وأجادت صنعاً في أنها أعادت الحيوية للاسم والاعتبار الفلسطيني بعد السنوات العجاف.

هي الانتفاضة التي أحدثت نقلة في أشياء كثيرة، إلا في سياسة أو سلو والسلطة.

هي الانتفاضة التي تسببت في عقد قمتين عربيتين وقمة إسلامية وحركة دولية ولم تنجح لمرة واحدة في عقد دورة للمجلس المركزي الفلسطيني.

هي الانتفاضة التي بسببها سقطت حكومة (باراك) ولم تسقط وزيراً فلسطينياً فاسداً.

هذا هو مازقها، فهي تفعل الكثير بكل المعاني، إلا أنها تفتقد الأساس المرجعي في صنع القرار أو توفير حماية بنيوية اجتماعية، تنوحد في الميدان وتختلف على هدفها السياسي حيث يراه البعض حرية واستقلال ويراه آخرون تحسيناً للميزان السياسي التفاوضي ليعود بنا إلى ٩/٢٩.

كيف الخلاص من مازقها؟ هل هو البرنامج؟ هل هي المؤسسة الشعبية؟ هل هي قيادة الطوارئ؟ هل هي الجبهة الوطنية المتحدة؟ نعتقد أنه من المجدي وضع كل الأسئلة على طاولة البحث، حتى يؤمن البحث وحدة رؤية لصنع سياسة جديدة تغادر المقيدات لتحرر نفسها أولاً، ولتوليف الأداة ثانياً، كي تتحمل مسؤولية الإدامة للانتفاضة الشعبية.

لذا بات المطلوب والملح للخروج من المازق (البرنامج، الإطار، الأداء، المؤسسة الشعبية) كعناصر إدامة شعبية ومقاومة مسلحة. حتى تصل إلى الهدف الذي هو الخلاص من الاحتلال. وكي نكسر الضلع الأول من المثلث (الذي هو الاحتلال)، لا بد من اتباع سياسة تعميق مآزقه بالانتفاضة والمقاومة، لا براحته عبر الاستجابة لمفرداته، أو الدوران في حلقاته ●●

الثقة) الخ.. من المفردات التي ابتعدت كلها عن الشكل الأساس المتمثل بوجود الاحتلال.

كأنه لم يكف الشعب الفلسطيني ازدواجية الخطاب السياسي من حيث وتيرته ومستواه، بل تفاقم المآزق عبر الإعلان عن التزامات مهينة، وهكذا خلقت من المقولات بضاعة وهمية، اسمها تقطيع الوقت. من أجل الانتقال من المفردات الإسرائيلية (الأمن أولاً) إلى المفردة الفلسطينية (تجميد الاستيطان)، والذي هو أقل مما تنادي به «حركة السلام الإسرائيلية» التي تطالب بإنهاء الاستيطان، وتواصل الهبوط حتى عن الحماية الدولية إلى طلب مراقبين دوليين؟ هذه القيادة لم تتعلم من دروس أو سلو، ولا عادت وقرأت الثلاثين نقطة من نقاط اتفاقها الانتقالي العالقة في روزنامة أو سلو، وواي ريفر، وشرم الشيخ الأول، بل حلمت أن يكون عطاؤها الجزيل طريقاً يقربها من دخول بوابة المفاوضات (التي كانت). ولذا نظرت للانتفاضة بسقف هابط (تحسين شروط المفاوضات)، وهنا نشأ تعارض مع القوى الوطنية التي نظرت لها كطريق للخلاص من الاحتلال، بل درباً نحو الاستقلال والسيادة.

قد يقول قائل: «هي تمارس التكتيك، وتترك للثوريين العمل»، لكن الوقائع ليست كذلك، إذ لو كانت كذلك لاستجابت على امتداد الشهور العشرة السابقة، لدعوات تحسين وتحسين الوضع الداخلي، بما يوفر شروط الإدامة وكسب المعركة، فهي اليوم تستخدم مصادر معلوماتها عن احتمالية الاجتياح العسكري، ومخطط تدمير السلطة ليس من أجل الاستعداد للمواجهة، بل من أجل تبرير الهبوط بالسقف السياسي والتجاوب مع كل مبادرة تهبط عن الأخرى بدرجات.

لم يعد المآزق في مظهره في ازدواجية الخطاب.. بل تنامي حتى أصبح انفصاماً، وهو كذلك حتى تتم الاستدارة من سياسة العلاقات العامة الخارجية، إلى الالتفات الجدي للهم الداخلي الهادف لتحسين الحال في مواجهة كل احتمال.. وهيئات أن تكون تلك الالتفاتة.. الأمنية.

الانتفاضة والحركة الوطنية والإسلامية:

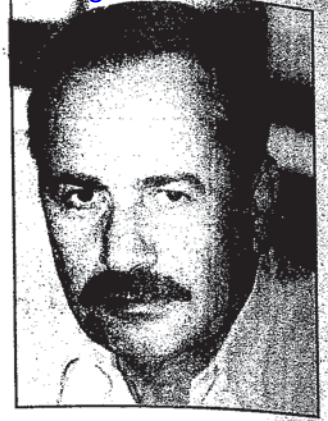
فضلها كبير وإنجازها عظيم، إلا أن ما كان مقبولا في شهورها الأولى، لم يعد مقبولا اليوم.. ومازقها الراهن يتمثل في غياب دورها كمرجعية، فقد احتويت عبر القرار السياسي والمالي من قبل السلطة، والأرجل المختلفة ما بين الحاليين أحيانا تفقد خطاها



شاكرا له عمق المشاعر الطيبة التي
أبداهما تجاه فلسطين وشعبها ،
بمشاركته شخصيا في المسيرة
التضامنية مع شعبنا .

ويهنئ كاسترو

بعث الرفيق أبو علي مصطفى، ببرقية
تهنئة إلى الرفيق فيدل كاسترو،
بمناسبة انطلاق الثورة الكوبية في ٢٦
تموز عام ١٩٥٣، وجاء في البرقية:
«من فلسطين المقاومة للمحتلين، إلى
جبال المونكادا موطن الناصر في
بلادكم، ومبعثه الذي ما توقف لحظة
واحدة منذ اندلاع ثورتكم على أعداها،
فان العدو الذي يحاصركم يحاصرنا».
وشرح ابو علي واقع فلسطين في
البرقية، وثمن الرفيق أبو علي موقف
كاسترو وشعب كوبا المتضامن مع
الشعب الفلسطيني، وختم برقيته،
بتحية للرفيق كاسترو وشعب كوبا،



الرفيق أبو علي مصطفى

يهنئ الرئيس صدام
حسين بذكرى ثورة
السابع عشر من تموز

رام الله: أبرق الرفيق أبو علي
مصطفى، الأمين العام للجبهة
الشعبية لتحرير فلسطين إلى الرئيس
صدام حسين مهناً، باسمه وباسم
الجبهة الشعبية بذكرى ثورة السابع
عشر من تموز العام ١٩٦٨، وجاء
في البرقية: «إنني على ثقة أكيدة بأن
الشعب العراقي الشقيق الذي صمد
في وجه العدوان، وقاومه بكل قوة
وعنفوان، سيكون قادراً على قهر
الحصار الظالم المضروب عليه باسم
الشرعية الدولية المزعومة». وأعرب
الرفيق الأمين العام عن تضامن
الجبهة الشعبية مع الشعب العراقي
وأعتبر معركة الشعب العراقي هي
معركة الشعب الفلسطيني الذي
يواجه التدمير المنهجي على أيدي
قوات الاحتلال الصهيوني، بهدف
تركيه وفرض شروط الاستسلام
عليه، كما عبّر عن ثقته بوقوف كل
الشرفاء والأحرار العرب بجانب
شعبنا الذي يواجه العدوان
والعنصرية بإرادة فولاذية.

أنشطة في ذكرى استشهاد غسان كنفاني

خاص
عن
المناضل
كنفاني،
وقد تم
توزيع
مجلة
الهدف
وعرضها
في
المعرض
والتي
لاقت
استجابة
كبيرة في
الاشتراك

بمناسبة الذكرى التاسعة والعشرين
لاستشهاد المناضل المبدع غسان
كنفاني وبمناسبة صدور العدد الأول
من مجلة (الهدف) التي أسسها في
الوطن. أقامت الجبهة الشعبية
لتحرير فلسطين في محافظة طولكرم
وبالتعاون مع وزارة الثقافة في
المحافظة معرضاً للصور بعنوان
(الانتفاضة خيار الحرية
والاستقلال).

وابتدأ الافتتاح يوم السبت ١٤/٧/
٢٠٠١، واستمر ثلاثة أيام، حيث
اشتمل المعرض على مئات اللوحات
والصور التي تعكس واقع الانتفاضة
الرائنة. وكذلك لوحات تعكس حياة
وإبداعات المناضل كنفاني.
بالإضافة إلى مجموعة لوحات
كاريكاتورية، كما تم عرض ريبورتاج



أهدافها وشعاراتها الناعمة.

وسوف تقيم الجبهة معرضاً آخر في
بلدة (رامين)، في سياق التفاعل مع
هذه المناسبة. كما كرمت الجبهة في
جنين الصحفيين والإعلاميين،
وأقامت منظمة الجبهة في عرابة بهذه
المناسبة مهرجاناً شعرياً.

فيها وشرائها.
وقد قامت العديد من الفعاليات
السياسية والاجتماعية والقطاعية
بزيارة المعرض، وأكدت على ضرورة
تكثيف مثل هذه الجهود التي تبقي
الثقافة الوطنية والانتفاضة في
الذاكرة الشعبية، بما يساهم في
تواصلها واستمراريتها على طريق



بيانات وتصريحات



أصدرت دائرة الإعلام المركزي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في تموز الماضي، عددا من البيانات والتصريحات الصحفية، التي عكست مواقف الجبهة وتفاعلها مع الانتفاضة والمقاومة الفلسطينية المستمرة، في أعقاب تواصل سياسة الاحتلال العدوانية بحق شعبنا الفلسطيني، الهادفة إلى النيل من إرادته وتصميمه على مواصلة الصراع مع العدو.

أكدت الجبهة الشعبية على مواصلة الشعب الفلسطيني مسيرته النضالية، برغم إعلان حكومة شارون الإرهابية عن تصعيد مسلسل الاغتيالات بحق القيادات الانتفاضة، وهددت الجبهة في تصريح صحفي صدر بتاريخ ٢٠٠١/٧/٤، بأنها «سترد الصاع صاعين» على الجرائم التي ترتكبها حكومة الوحدة الصهيونية، مطالبة الرأي العام العالمي والأمم المتحدة بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني.

وأصدرت الجبهة بيانا صحفيا بتاريخ ٧/٩، دعت فيه إلى تعديل السياسة الرسمية الفلسطينية، وذلك تعقيا على ما أدلت به «مصادر فلسطينية مطلعة» لصحيفة الحياة الجديدة الفلسطينية في عددها الصادر بتاريخ ٧/٨، أن الرئيس عرفات ينوي إجراء تعديل وزاري ذاكرة الجبهة في هذا التعديل، وطالبت الجبهة السلطة الفلسطينية إلى انتهاج سياسة بديلة عن تقرير ميتشل وتفاهم

تينيت، عبر التخلص من «السياسة الهابطة التي لا تزال السلطة رهينة لها، باتباع سياسة واضحة الاتجاه والمعالج، من جهة. وتصحيح الأوضاع الداخلية (السياسية، والاقتصادية، والمؤسسية) من جهة أخرى. وأكدت الجبهة على أولوية المقاومة والانتفاضة في ظل كون الحديث مع السلطة عن تصويب الوضع السياسي والمؤسسي، بات أمرا ميؤوسا منه».

ودعت الجبهة إلى تفعيل دور مؤسسات م، ت، ف وفي مقدمتها المجلس المركزي، المغيب عن الحضور والدور السياسي في ظل حاجة الانتفاضة إليه.

واعتبرت الجبهة أن اللقاءات التطبيعية التي أجرتها شخصيات إعلامية فلسطينية مع رئيس الكيان الصهيوني من جهة، ولقاء شخصيات أكاديمية وسياسية مع يوسي بيلن من جهة أخرى، ولقاء بعض الأطراف الفلسطينية مع شبيبة «ميرتس» في بروكسل، خرقا للإجماع الوطني القاضي بمقاطعة أية اجتماعات مع الصهاينة، وأوضحت الجبهة في تصريح صحفي بتاريخ ٧/١٠، أن وجود مثل هذه اللقاءات يعد «تمييعا للموقف الفلسطيني من قبل مهرولي التطبيع، وتضرب موقفنا ومصداقيتنا أمام الرأي العالمي».

ودعت الجبهة المؤسسات التمثيلية التي شارك بعض أعضائها في هذه اللقاءات لاتخاذ إجراءات

مناسبة بحقهم.

وتعقيباً على لقاء وزير الخارجية الصهيوني شمعون بيريس، ووزير خارجية مصر أحمد ماهر، اعتبرت الجبهة أن «هذا اللقاء يشكل خرقاً لقرار لجنة المتابعة العربية»، القاضي بقطع الاتصالات السياسية مع حكومة العدو، مناهية البلدان العربية شعوباً وحكومات، احترام قرارها التي لا تمثل سوى الخد الأبدى من التضامن مع انتفاضة الشعب الفلسطيني. جاء ذلك في بيان صحفي للجبهة بتاريخ ٧/١٤.

ورأت الجبهة في نتائج اجتماع لجنة المتابعة العربية تراجعاً عن الدعوة للالتزام، بما اتخذته من قرارات سابقة، وخاصة فيما يتعلق بوقف الاتصالات مع حكومة الحرب الصهيونية، معتبرة قرارات لجنة المتابعة تمثل «رضوخاً من قبل الشعب العربي الرسمي، للسياسة الأمريكية وشروطها، المعادية لحقوق الشعب الفلسطيني». وأكدت الجبهة في تصريح صحفي أن اللقاء بين يوسي بيلن والذي نظمته مؤسسة مفتاح، التي تديرها حنان عشراوي، قد ساوى في البناء المشترك، بين الضحية والجالد، وبين المقاومة والاحتلال، وطالبت الجبهة في تصريحها الصادر يوم ٢٠٠١/٧/٢٦ أمين عام الجامعة العربية بمسألة حنان عشراوي كمفوضة اعلام الجبهة العربية والتي خرقت قرارات لجنة المتابعة

ويتشدق الصهاينة
«بوقف اطلاق النار»

ارتفع عدد الضحايا الفلسطينيين الذين سقطوا على يد قوات الاحتلال الصهيوني الى ٤٧ شهيدا، و ١٣٠٠ جريحا، منذ اعلان ما سمي «وقف اطلاق النار»، في حزيران الماضي. في حين بلغ عدد القتلى من الصهاينة ١٥ قتيلا، و ٧٢ جريحا، في ذات الفترة.

وجدير بالذكر، أن عدد شهداء انتفاضة الاستقلال بلغ حتى ٧/٢٥ من العام الجاري، ٥٦٠ شهيدا،

و ٢٤٣٢١ جريحا، حسب احصائية لمركز غرة للحقوق والقانون، وتكشف هذه الحقائق، عن مدى تصعيد الحملة الارهابية التي تقف خلفها حكومة الحرب الشارونية ضد الشعب الفلسطيني، في سياق محاولتها الفاشلة لاختماد الانتفاضة والمقاومة الفلسطينية الراهنة.

من ناحية أخرى، أشارت صحيفة «يديعوت أحرنوت» الاسرائيلية، في عددها الصادر بتاريخ ٧/٢٤ من العام الحالي، الى ازدياد عدد العمليات الفلسطينية التي نفذتها المقاومة، منذ اعلان «وقف اطلاق النار»، الى ٧٩٤ عملية، منها ٢٤٣ استهدفت قوات الاحتلال، ٥٨ عملية ضد المستوطنين، و ٨٢ القاء قنابل، و ٤٨ مرة اطلاق قذيفة هاون، و ٤٦ عبوة ناسفة، و ١١ عملية في العمق الاسرائيلي،

و ٩١ عملية اطلاق نار في الشوارع، ولكن تتناقص الصحيفة أن تشير الى عدد العمليات الارهابية التي ينفذها جيش الاحتلال وقطعان المستوطنين ضد الشعب الفلسطيني، كما لا تذكر الفلسطينيين الذين تم تصفيتهم على المخابرات الاسرائيلية، في أعقاب قرار حكومتها السياسي القاضي بمواصلة مسلسل الاغتيالات الإجرامي. رغم كل هذه الجرائم يتشدق الصهاينة بوقف اطلاق النار أمام المجتمع الدولي، ويخطو الشعب الفلسطيني مسؤولية خرقا لاتفاقية ويصورون المقاومة والانتفاضة (بالارهاب) متناسين أن عملية الاحتلال هي الإرهاب وأن من شعب احتلت أرضه، الا وقاوم محتليه، شعبنا ليس استثناء ●●

قوات المقاومة الشعبية الفلسطينية تحذر شارون ومستوطنيه

في بلاغ صادر عن قوات المقاومة الشعبية، خلال شهر تموز، حذرت هذه القوات شارون وحكومته ومستوطنيه، من الاقدام على اغتيال أي مناضل فلسطيني، مبينة ان ردها سيكون قاسيا ومؤلما في الزمان والمكان المناسبين، ووفق بلاغات هذه القوات فقد قامت بتنفيذ مجموعة من العمليات ضد جنود ومستوطنين صهيانية في مختلف أرجاء الوطن.

والهدف تنشر في هذا العدد جزءا آخر من العمليات البطولية لقوات المقاومة الشعبية الفلسطينية وفقاً لما أصدرته من بلاغات وبيانات عسكرية.

١- ١٤ تشرين ثاني ٢٠٠٠:

هجوم على حافلة لجنود جيش الاحتلال على الطريق المؤدي لمستوطنة عوفرا بالقرب من عيون الحرامية واعترف العدو بقتل جنديين وجرح ٥ آخرين

٢- ١٤ تشرين ثاني:

هجوم بالرشاشات على سيارة مستوطنين واعترف العدو بقتل مستوطنة.

٣- ٢٤ تشرين ثاني:

هجوم على سيارة مستوطنين استهدفت سيارة من مستوطنة تفوح بالقرب من اوصرين مما ادى الى مقتل المستوطن.

٤- ٩ كانون أول:

زرع عبوه ناسفة تزن ١٥ كغم على الطريق لمستوطنة الون موريه قرب قرية سالم شرقي نابلس

٥- ٩ كانون أول:

زرع عبوه ناسفة تزن ١٥ كغم على الشارع الالتفافي بالقرب من قرية تل.

٦- ١٥ كانون أول:

هجوم بالاسلحة الرشاشة على سيارة مستوطن بالقرب من قرية العوجا في الاغوار واصيب المستوطن باصابة خطيرة جداً

٧- ٢١ كانون أول:

هجوم على مجموعة جنود اسرائيليين مشاة بالقرب من حاجز الرام بواسطة سيارة شحن

٨- كانون أول:

هجوم على دورية عسكرية على الطريق الالتفافي المؤدي الى مستوطنة حلميش واعترف العدو بالهجوم وقام جيش الاحتلال بقصف مواقع الامن الوطني في بيت ريم

٩- كانون أول:

هجوم على دورية عسكرية بالقرب من مستوطنة عوفريم غرب اللبن الغربي

١٠- كانون أول:

هجوم بالقنابل اليدوية على سيارة مستوطن في طريق مستوطنة عطيرت شمال رام الله

١١- ٢ كانون ثاني:

هجوم على حاجز عسكري لجيش الاحتلال بالقرب من قرية يعبد واصابة جنديين اسرائيليين بجراح

حسب اعتراف العدو

١٢- ٣ كانون ثاني ٢٠٠١:

اطلاق نار على جيب عسكري بالقرب من قرية سالم

١٣- ١ شباط:

هجوم بالاسلحة الرشاشة على معسكر تياسير.

١٤- ٤ شباط:

اشتباك مع سيارة مستوطن وجيب عسكري اسرائيلي قرب قرية برقه شمال نابلس

١٥- ٨ شباط:

هجوم على سيارة مستوطن بالقرب من قرية سالم على شارع مستوطنة الون موريه

١٦- ١٣ آذار:

تفجير عبوه ناسفة في قلب مستوطنة مقامة على اراضي قرية سالم وبيت دجن

١٧- ٢٧ نيسان:

اطلاق نار على الحاجز الصهيوني المقام على مفترق دير شرف غرب نابلس

١٨- ٣٠ نيسان:

اطلاق نار على سيارة مستوطن بالقرب من قرية برقة شمال نابلس ولم يعلن العدو الا عن اضرار مادية بالسيارة.

١٩- ١٤ أيار:

زرع عبوه ناسفة على موقف باصات في مدينة بتاح تكفا وتم اكتشافها قبل ان تنفجر.

٢٠- ١٧ حزيران:

اطلاق نار على سيارة مستوطن على الطريق الواصل بين مستوطنة الون موريه وايتمار شرق نابلس ولم يعترف العدو باصابات.

٢١- ٢٧ أيار:

اطلاق نار على جيب عسكري وتم اصابة الجيب اصابة مباشرة.

٢٢- ٢٩ أيار:

اقتحام لمستوطنة الون موريه من احدى المجموعات بهدف تنفيذ عملية بطولية داخلها ولم تنجح العملية. وتم ملاحقة مستوطن والقاء قنبلة يدوية عليه ولم تنفجر.

٢٣- ٢ حزيران:

هجوم بالاسلحة الرشاشة على نقطة عسكرية اسرائيلية غرب سلواد شرق رام الله

٢٤- ٢٦ حزيران:

نصب كمين لسيارة التموين التابعة للجيش الاسرائيلي على مدخل مستوطنة الون موريه واثر اطلاق النار على السيارة انقلبت ولم يعلن العدو عن اصابات.

٢٥- ٣ تموز:

اطلاق نار على سيارة مستوطنين على مفترق مسير كيدار بالقرب من بيت لحم.

٢٦- ٩ تموز:

نصب كمين لسيارة جيب عسكرية على مفترق دير شرف حيث تم تفجير عبوة ناسفة واطلاق كثيف على السيارة.

٢٧- ١١ تموز:

زرع عبوه ناسفة لكمين للجيش الصهيوني بالقرب الون موريه وانفجرت.

٢٨- ١١ تموز:

اطلاق نار على سيارة مستوطن عند مدخل مستوطنة الون موريه شرق نابلس واعترف العدو بالهجوم يعترف الا بالحاق اضرار بالسيارة.

٢٩- ١٦ تموز:

اطلاق نار على سيارة مستوطن بالقرب من قرية في محافظة طولكرم مما ادى الى اصابة مستوطنين حسب اعتراف العدو.

٣٠- مشاركة في هجوم على دورية عسكرية بالقرب من قرية بيتين شرق رام الله

٣١- مشاركة في هجوم بالاسلحة الرشاشة مستوطن بالقرب من مستوطنة مغاليه مخماس شرق رام الله

٣٢- مشاركة في هجوم هجوم على باص للمستوطن عدة مرات في منطقة عيون الحرامية قرب سلواد شرق رام الله

٣٣- مشاركة في اشتباك مع نقطة عسكرية اسرائيلية قرب مستوطنة عوفرا شرق رام الله

٣٤- ٢٢ تموز:

تفجير عبوة ناسفة جانبية في جيب عسكري الطريق الالتفافي قرب زواتا/ نابلس، واطلاق نار نفس الجيب، ادت الى تدمير الجيب، ولم يعلن عن الخسائر ●●

التطبيع.... الطعن من الخلف بيننا وبينهم الحق في العودة

وسام الرفييدي

أية حال، إنهم يسعون تحديداً إلى دحر منطق الصراع فالمسألة بالنهاية تبدو شبيهة بما ذهب إليه السادات: اللقاءات تزيل الحواجز النفسية التي تمنع التفاهات المشتركة والمراعاة المتبادلة للاحتياجات.

هل نكتفي بالقول إن التطبيع لم يتعلموا درسي الانتفاضة الأهم: جذرية التناقض بين المشروعين، الصهيوني الإقتلاعي والفلسطيني التحرري وكذلك انضاح الإجماع الصهيوني في العداء لجوهر الحقوق الوطنية، نعني به حق العودة وإعلان (اليسار الصهيوني) قال ذلك صراحة...

وفي ذلك على ما نعتقد تبسيط يخل بالمنطق. فجماعة التطبيع يدركون تماماً أن نشاطهم المحموم منذ شباط يهدف إلى خدمة عودة حزب العمل للسلطة، راعي التطبيع منذ عصام السرطاوي حتى أكاديمي الحوار في جامعة بيرزيت مطلع الثمانينات. أما ما يتمخض عنه كل هذا النشاط فهو أحياناً بعض الفعاليات التي يجري نفخها إعلامياً فيما هي وكل ما سبقها لسنين وسنين لا تساوي واحداً على الألف مما قدمه اليسار الفرنسي الحقيقي للثوار في الجزائر، أو ما قدمه الشيوعيون البرتغاليون عندما هربوا بسلاحهم من معسكر الاستعمار والتحقوا بالثوار الانغولي. فلا يبالغ أحد في جدوى اعتصام على أرض أو مسيرة عند حاجز إن التضامن الحقيقي ليس هنا وهذا يقودنا إلى المسألة الأهم،

فمن حيث المبدأ ليس هناك من عاقل لا يسعى لاختراق جبهة الآخر ولكن على أية قاعدة يريد هذا الآخر أن يخترق احتلال بلده لوطننا ليتضامن معنا. أمن خلال أنشطة تريخ ضميره والسلام أم بالانحياز لجوهر حقوقنا وهو هنا حق العودة؟ في هذا فقط تكفير عن جريمة ارتكبت بحق شعبنا. إن الالتزام بحق العودة نعتقه تحديداً القاعدة التي يجب أن تنهض عليها العلاقات مع الآخر في التجند ضد الاحتلال الصهيوني إذ أن الانحياز لحقنا في العودة افتراق عن صهيونيته حصراً، أما التمسك بالصهيونية وجوهر مشروعها في فلسطين وادعاء التضامن معنا فذلك ليس أكثر من زيف وخداع وهنا اختراق حقيقي لجبهتهم لا التجند كطابور خامس لخدمة حساباتهم التكتيكية الجزئية ●●

ملاحظة الإجماع القومي الذي تبلور في الانتفاضة الأخيرة وقبلها في محادثات كامب ديفيد حول حق العودة تحديداً. هل نتجنى إذن إن قلنا أن جماعة التطبيع ليسوا أكثر من طابور خامس يعمل كسمسار لحزب العمل المنهار؟ فالنشاط المحموم منذ شباط الماضي حتى اللحظة يظهر إلى أي حد إندلق التطبيعيون بهمة عالية!

لقاءات على مستوى شخصيات رفيعة من الجانبين تحضرها حنان عشاوي من مؤسسة مفتاح أكاديميات ينشطن لتجنيد فتيات لعمل نسائي مشترك مع محاميات وعضوات كنيسة من الصهاينة، أكاديميون ينظمون الدورات المشتركة للشبيبة وحتى في أقصى ظروف الحصار يدبرون (بعلاقاتهم) تصاريح لفلسطينيين ليتوجهوا إلى تل أبيب، مدرسة خاصة لها فروعها في الضفة والقطاع مستمرة بتنظيم (حوارات سلامية) تصل حتى اليابان، وتلك المدارس غارقة في نشاط تطبيعي منذ سنوات على جبهة المعلمين، إصدار ملحق صحفي خاص للترويج لنشاط معسكر (السلام الإسرائيلي). وأخيراً لقاءات بروكسل للشبيبة واجتماع حفنة من الصحفيين مع رئيس دولة الاحتلال.

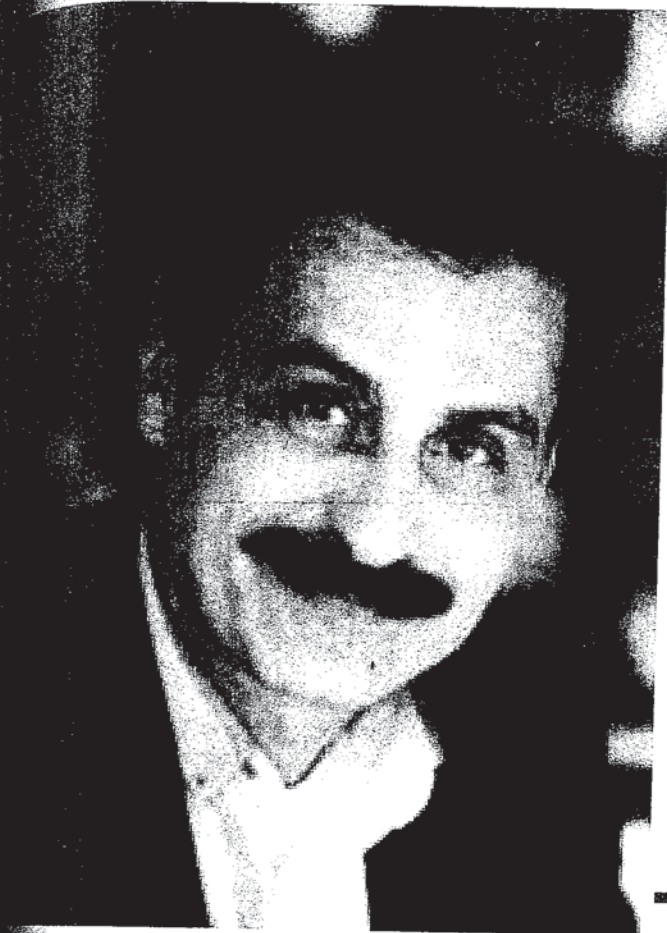
وأخذاً بعين الاعتبار لسداجة العديد من المشاركين، والجشع الشخصي لهم في التمتع بالأسفار والإقامة في الفنادق - وهذا كله توفره العديد من الأنشطة - فإن المنظمين ليسوا من السداجة بمكان. وإذا كان لسان حال السداجة يعلن (ما المشكلة أن نلقاهم ونقول ما نريد حتى أقصى الموقف الوطني) فإنه لا يدرك أن الصهاينة يسعون لذلك بالذات: قل ما تشاء فإلهم أنك تحاور لا تصارع، فالهدف تحويل العلاقة من الصراع إلى الحوار. (دون تجاهل المكاسب الاستخبارية خاصة عندما يتعلق الأمر بأنشطة شبابية). ولا يصعب تخيل المستفيد من الحوار على جثة الصراع ضمن موازين القوى الحالية.

أما القائمون على الأنشطة فليسوا بسذج على

لم يعد المطلب الفلسطيني الرسمي والمستهن شعبياً بالعودة إلى ما قبل ٢٩ أيلول شعاراً مطلباً فقط، فنفر من الفلسطينيين - يشكلون اتجاهاً على أية حال رغم هامشيتهم - حولوه إلى ممارسة محموعة وغريبة، بالعودة إلى إقامة العلاقات والنشاطات التطبيعية مع الصهاينة، بالضبط كما كان الحال قبل ٢٩ أيلول ٢٠٠٠.

عادت ذات الشعارات البائسة والزائفة لتطل برأسها: نوصل موقفنا للآخر ونتعرف إلى موقفه/ نؤثر في الرأي العام الإسرائيلي/... وكان شيئاً لم يكن، وحتى لو كان هذا الشيء حمامات دم لأبناء شعبنا واتضاح عنصرية وزير ما يسمى بمعسكر السلام الإسرائيلي الذي اخذ علينا تمسكنا بالحق في العودة بما يشكله ذلك من إحراج له.

يمكن رصد العديد من الأنشطة التطبيعية منذ تسلم شارون للسلطة في شباط. وليست المسألة بحاجة لكثير من الذكاء لاكتشاف أهمية التزامن التالي: كان (اليسار الصهيوني) في السلطة، وجزر من أبناء شعبنا المئات فتجد كل (السلاميين) الصهاينة خلفه دعماً وتفهماً وحملوا علينا في بيانهم الشهير لتمسكنا بحق العودة ومقاتلة المحتلين! فاندحر التطبيعيون وصدروا البيانات النادرة للحظ والمعبرة عن الحرج والمستخلصة للدروس. وأوقفوا التطبيع. ثم انهزم (اليسار الصهيوني) وجيء بشارون فنشط التطبيع من جديد وهذه المرة تحت شعار (عزل شارون) .. أما لمصلحة من سنعزله فلمصلحة (اليسار) إياه الذي ينفذ الآن سياسة شارون نفسها! إنها العودة لذات السياسة العقيمة والمدمرة في الرهان على يساريهم ضد يمينيهم، دون



في لقاء مع الهدف

لرفيقتك ابو احمد فؤاد :

■ مجموعات "الشعبية"

ستلاحق كل مستوطن

وجندي فوق ارضنا.

■ المطلوب تعزيز الوحدة

الوطنية وتصعيد الانتفاضة

وتطويرها.

حاوره

علي سمودي

تحدث ابو احمد فؤاد، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية، للهدف عن رؤية الجبهة للانتفاضة ومستقبل القضية الفلسطينية مؤكدا فشل خيارات اوسلو، ودعا الى ضرورة التمسك بالانتفاضة والمقاومة، وقدم اجابات واضحة عن مواقف وبرامج الجبهة الشعبية مؤكدا انها لم ولن تلغ الكفاح المسلح.



ان التغيرات الدولية والاقليمية عامل هام في كونا امام خيارين، اما ان نستمر في الصمود والتمسك بالثوابت الوطنية او بخيار التسوية السياسية المطروحة من الامريكية. وهي تسوية لن تكون في الايام في مصلحة شعبنا والامة العربية، تفردت الادارة الامريكية في ادارتها للعالم. في تلك الفترة لم تكن ملزمين او مضطرين للقبول، باعتبار ان ما طرحه مشروع بير يحق ويلبي طموحاتنا وحقوقنا الفلسطينية هنا فان دخول فريق من المنظمة بالتسوية لم يكن لخدمة شعبنا. خاصة وان

والقوى الوطنية اللبنانية فيما بعد، في ضوء ذلك كان من الخطأ السياسي اخذ جزء من الثورة الفلسطينية لخيار مغاير لاستمرار العمل العسكري والكفاح المسلح مع كافته اشكال النضال الاخرى.

س: هل كان هناك طريق اخر غير اوسلو بعد اقبال كافة الابواب في وجه الثورة، والضربة التي تعرض لها العراق وغياب عامل الدعم العربي الرسمي والشعبي ؟

■ ان تعليق الهبوط السياسي على شماعة التغيرات الدولية، امر لا يمكننا فهمه، صحيح

س : كيف تقرأ واقع الثورة الفلسطينية بعد خروج المقاومة من بيروت، ودخول القيادة الفلسطينية نهج التسوية والتفاوض ؟

■ أدت حرب ١٩٨٢ لضرب الظاهرة العلنية للثورة الفلسطينية في لبنان، ولكن الثورة اثبتت انها اكبر من ذلك بكثير خاصة في الوطن المحتل، وكان هذا عامل رئيسي في استمرار الثورة، لكن المؤسف الذي حصل هو ان فريقا فلسطينيا قد اخذ خيارا آخر هو خيار المفاوضات والبحث عن الحلول السياسية. في حين ان تجربة الثورة في لبنان قد هيات الظرف لما انجزه حزب الله

القيادة لم تتنازل بل كانت مع الموقف الشعبي

لانخراط التدريجي في السلطة.

■ كانت الجبهة دوما ترفع شعار العودة للوطن ونحن كنا سابقا نعمل لادخال مناضلينا للوطن بالطرق المختلفة وخاصة عبر الحدود، لكن عندما اصبح هناك قرصة لدخول بعض الرفاق لم نتأخر، لاننا نعتبر ذلك حقا من حقوق شعبنا ولا نعتبره في يوم من الايام بدلا عن حق عودة كل شعبنا. وهذه المسألة غير معقدة ولا تخضع لاي صفقة او رهان، فكوادرننا وجماهيرنا موجودة في الداخل ويمكن ان يستمر نضالها وفعلها دون دخول كوادرنا، ورغم ذلك لم ولن يحصل تغيير في مواقفنا.

س : كيف تقراون واقع الانتفاضة المستمرة

رغم الحصار والعدوان والتخاؤل العربي ؟

■ جاءت الانتفاضة لتعيد القضية الفلسطينية لمكانتها على الساحة الدولية والعربية، وهذا الشعب يفاجيء العالم وقيادته احيانا بالاتجاه السليم، ونذكر ان بعض الاصوات الفلسطينية والعربية بعد عام ١٩٨٢ كانت تقول لن نقوم قائمة لعمل ثوري فلسطيني ذو فاعلية وبعض القيادات يئست ويحتث عن حلول اخرى فجاء شعبنا عام ٨٧ وقال انا هنا. وجاء اخوتنا ودخلوا في المفاوضات والاتفاقات والتي ابرزت مخاطر كبيرة بعد قمة كامب ديفيد في واشنطن، لقد لمست جماهيرنا ان هناك امرا خطيرا يعد لتصفية القضية وتداعت بالانتفاضة كرد على الاحتلال وباستعداد وتصميم واردة قوية لمواصلة النضال ولفرض ما يريده شعبنا على الاحتلال. جماهيرنا لا تريد حكما ذاتيا ولا بحبوحة اقتصادية في ظل الاحتلال، بل دحره لانه بذلك يمكن ان تصل لكل ما تريده. ولن تسمح الجماهير والفصائل بان تجهض الانتفاضة عبر مساومات على هذه القاعدة، واعتقد ان هناك تصميما عاليا من قبل القيادة الوطنية والاسلامية وجماهيرنا في الوطن المحتل وكل شعبنا في الشتات على التمسك بخيار الانتفاضة واستمرار المقاومة وتطويرها لانها الخيار الوحيد لدحر الاحتلال. وقد كانت هناك لقاءات في امريكا وشرم الشيخ في محاولة للضغط على القيادة الفلسطينية للتنازل والرضوخ ولكن الوقائع اكدت ان هذه

عدة أنظمة عربية كانت تريد للمنظمة ولوج التسوية لتراج من القضية والههم الفلسطيني، تحت ذريعة اخذ الفلسطينيين القرارات التي يريدونها، بعض الأنظمة كانت تريد ان تذهب الامور في هذا الاتجاه الذي سار به الفريق الفلسطيني. ولكن للأسف كل ما وقع من اتفاقات لا يلبي الحد الأدنى من التطلعات الفلسطينية وما بني على باطل فان نتيجته باطل وتكريس للاحتلال.

س : ولكن اوسلو اعاد جزءا من الارض وبدأت عملية البناء وعاد عدد كبير من المناضلين وقيادة العمل الوطني وشعبنا يسير تدريجيا نحو الاستقلال؟

■ لم تات اتفاقات اوسلو وما تلاها بنتائج ايجابية لمصلحة شعبنا وحقوقه، سواء كانت سياسية او امنية او اقتصادية، ونحن نعتبر هذا الامر مفيد فيما يتعلق بعودة بعض القياديين والكوادر، وكان قرارنا في الجبهة ان من يستطيع ان يدخل للوطن فليدخل وهذا حق مشروع، لانه وطننا. ولكن هذه المسائل ثانوية، والجوهر هو مقومات الاستقلال الوطني الذي لم يرد في اوسلو وغيره. اصف لذلك ان كل ما وعدوا به من الولايات المتحدة والاوربيين وبعض الأنظمة كان تمهيدا. لذلك يجب ان نقول ان هذه الاتفاقات اثبت لمصائب والوقائع تؤكد ان الاحتلال لن يدر من خلال المفاوضات والاتفاقات بل من خلال المزيد من النضال وتقديم التضحيات وتصعيد الانتفاضة والمقاومة بكافة اشكالها بما فيها العمل المسلح، اما الرهان على امريكا فحتى الطفل في شعبنا يدرك ان الامبريالية الامريكية بغض النظر عن قيادتها، منحازة بشكل تام لهذا العدو ولا يمكن ان يتغير او يتوقف هذا الدعم والسياسة الا اذا تضررت مصالح امريكا في المنطقة وغازيت وتيرة المقاومة وجعلنا العدو يدفع خسائر يومية بشرية واقتصادية وسياسية.

س : اذا كنتم واثقون من خطأ مسار التفاوض لماذا وافقتم على عودة كادر كم المتقدم؟ البعض يقول انكم عدتم بناء على توجه لدى الجبهة

س: ما هو المطلوب حاليا لمنع اجهاض الانتفاضة وتعزيزها وتطويرها وحمايتها ؟

■ الظرف الراهن مناسب لتجسيد وتعزيز الوحدة الوطنية الحقيقية التي تجسدت على الارض، وعلى القيادة الفلسطينية ان تضع في اولوياتها ترتيب اوضاعنا الداخلية لتصبح الوحدة راسخة وحقيقية، يجب تعزيز القيادة الوطنية والاسلامية ومكانتها، ويتفرع عنها لجان موحدة في كل مكان. ويجب ان تعود المنظمة قائدة الشعب الفلسطيني، يجب الفصل بين مؤسسات المنظمة والسلطة. من هنا ندعو كل القوى واخوتنا في السلطة الوطنية لتكون القضية الاولى على جدول اعمالنا جميعا كيف نعرز وحدتنا على اسس سياسية ونضالية مختلفة كما كان قائما خلال السنوات الاخيرة، مستفيدين من الدروس والتجربة. ونعتقد ان هذا مطلب شعبي حتى نقضي على كل المسائل والسلبيات التي اساءت لشعبنا وثورتنا ومسيرتنا.

س : اين الجبهة الشعبية من الكفاح المسلح وهل اسقطتم هذه القضية من استراتيجيتكم؟

■ لم تلغ الجبهة الشعبية في يوم من الايام العمل المسلح من استراتيجيتها السياسية، ومؤتمرنا الوطني السادس، اكد مجددا ان الخيار سيبقى قائما حتى دحر الاحتلال، واذا حصل انطباع لدى البعض بان الجبهة قد غيرت في موقفها تجاه الموضوع فهو انطباع غير صحيح. والحقيقة ان الجبهة متمسكة بهذا الخيار، وستستمر بتنفيذ عملياتها العسكرية وكافة اشكال المقاومة الاخرى، ما دام الاحتلال جاثما على ارضنا. يجب ان يشعر كل مستوطن وجندي صهيوني انه مستهدف من مجموعات الجبهة الشعبية والقوى الاخرى ما دام يغتصب هذه الارض واقول لشعبنا ان هذه الثورة والانتفاضة ستحقق الاهداف الوطنية لشعبنا ●●

«الهدف» ٣٠ حزيران ٢٠٠٠ - العدد ١٣٠٧
السنة الحادية والثلاثون - الثمن ٢٠ ل.س / ١٠٠٠ ل.ل
AL - HADAF - No. 1307 - 30/6/2000

سياسية عربية - تصدر مؤقّتا كل أسبوعين
AL - HADAF
الهدف



رئيس التحرير
د. ماهر الطاهر

سكرتير التحرير
خليل جنداوي

مدير الادارة
محمد خير الاسعد

المدير الفني
زهدي العدوي

ثمن النسخة

لبنان ١٠٠٠ ل.ل	تونس ١,٢٥ د.ت
سوريا ٢٠ ل.س	صنعاء ١٥ ريالاً
الأردن ٥٠ فلساً	لبنان ٦ جنيهات
العراق ١٠ د.ع	لغربي ١١ درهم
الإمارات ١٠ درهم	امريكا وكندا ٣ دولار
الجزائر ١٥ ديناراً	للانيا ٥ ماركات
ليبيا دينار واحد	اسبانيا ٣٠٠ بيزيتة

الأشتراكات

قيمة الاشتراك السنوي بما فيها اجور البريد،
سوريا ٦٠٠ ل.س
لبنان والأردن ٣٠٠ دولار
بقية الدول العربية ٥٠٠ دولار
أوروبا ١٢٥ دولار
آسيا وإفريقيا ١٠٠ دولار
الأمريكتين وأستراليا ١٥٠ دولار

يتم الاشتراك بإرسال إشعار الإيصال بقيمة
الاشتراك السنوي (أو نصف السنوي) على
العنوان التالي:

بنك بيروت والبلاد العربية.

شعورا - لبنان، رقم الحساب:

AC. No. 220094

أو بإرسال شيك بنكي باسم «الهدف»
دمشق/ص.ب. ٣٠١٩٢

المكاتب

دمشق: ص.ب. ٣٠١٩٢

دمشق: ٦٣١٩٣٧٤ - ٦٣١٩٣٧٤

بيروت: ٣٠٩٢٣٠ / عمان: ٦٩٦٣٤٠

الجزائر: ٥٩٤٥٤٨ - ٣٨٤٣٠٤

بغداد: ٧١٩١٦٢٢ - ٧١٧٤٧١٠

صنعاء: ٢٠٥٨٤٩

• التوزيع في الجمهورية العربية السورية:
للأسسة العربية السورية للتوزيع للطبوعات

• التوزيع في المغرب:

الشركة الشريفة للتوزيع والصحف.

موضوع الغلاف:

رحيل القائد العربي الكبير
حافظ الأسد..
سورية وثنائية
الاستمرارية والتغيير..
صفحة ٦



في هذا العدد

شؤون فلسطينية

- بيان صادر عن م.س للجنة الشعبية لتحرير فلسطين ٤
- تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني بالانتخاب الديمقراطي:
- البوابة العريضة لتجسيد الدولة المستقلة..... ١١
- إسرائيل والشرعية الدولية..... ١٤
- يجب أن نبحت عن مقومات الصمود في ساحتنا الوطنية..... ١٦
- ظلال الهزيمة ودور المثقف العربي..... ١٨
- المسيرة التفاوضية إلى أين؟
- استحقاقات الحل النهائي وتركه المرحلة الانتقالية..... ٢٠
- مفاوضات التفاوض على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي..... ٢٢
- المعلمون الفلسطينيون يواصلون الإضراب والسلطة لاتفي بوعودها..... ٢٣

شؤون عربية

- هل يستطيع العرب تضيق العقدة مع إسرائيل..... ٢٦

شؤون دولية

- التغييرات البنوية للطبقة العاملة في ظل العولمة..... ٢٨
- التجارة الدولية والفجوة التكنولوجية..... ٣٠

الهدف الثقافي

- ندوة الجذور الثقافية في الرواية السورية بدمشق:
- تظاهرة ثقافية تجمع أهم النقاد والروائيين السوريين..... ٣٤
- أزمة الكتاب العربي - أزمة ثقافة..... ٣٦
- بيبير بورديو بين كارل ماركس وماكس فيبر..... ٣٨
- تغطية للاحتفال بالذكرى الثالثة
- لرحيل الكاتب السوري الكبير سعد الله ونوس..... ٤٠
- العصفور ينقر قلم الوزير..... ٤١

كلمة

لاشك أن غياب الراحل الكبير الرئيس حافظ الأسد شكّل خسارة كبيرة ليس للشقيقة سوريا فقط، بل وللأمة العربية جمعاء، ومما يزيد من حجم الفاجعة أنها تأتي في وقت كثرت فيه الانهيارات والهزولات.. ينظر العرب لأنفسهم وجولهم فيجدون أنهم الآن بأمر الحاجة لقادة وزعماء سياسيين من وزن «حافظ الأسد» وإن لم يصلوا لقامته المديدة.

بهذه المناسبة الخزينة نتقدم باسم هيئة تحرير مجلة «الهدف» بأحر التعازي للدكتور بشار الأسد ولأسرته الكريمة وللشعب السوري الشقيق ولأمتنا العربية آمليين من الله عز وجل أن يتغمّد الفقيد بفسيح رحمته، ويمنح القيادة السورية الجديدة الحكمة والصلابة والتفاني في خدمة قضايا الأمة وباقي الصفات الجميلة التي اعتدنا عليها من الزعيم الراحل.

على صعيد آخر، من المفترض أن يجتمع المجلس المركزي الفلسطيني خلال الأيام القليلة القادمة، ولاشك أن هذا الحدث يكتسب أهمية كبيرة في ظل وصول المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية إلى طريق مسدود حيث يتضح يوماً بعد آخر أن العدو ليس بوارد التسليم طوعاً بحقوق شعبنا، ولا حتى بالحد الأدنى منها، بل بلغت العنجهية الإسرائيلية مؤخراً حداً صارخاً، أخذ معه قادته يطلقون التهديدات في وجه جماهير شعبنا الفلسطيني في الوطن، وكان آخرهم رئيس أركان الجيش الصهيوني شاؤول موفاز الذي هدد باستخدام الدبابات والمروحيات لقمع أي انتفاضة شعبية فلسطينية قد تهب في «حال فشل المفاوضات» ولا ننسى أنها فاشلة أصلاً، هذا الوضع يدفعنا مجدداً لدعوة القيادة الفلسطينية لإيقاف المفاوضات وقلب الطاولة العرجاء رأساً على عقب.. فإذا كان عدونا لا يفهم إلا لغة القوة فيجب التفتيش على عناصر القوة الفلسطينية في الساحة الفلسطينية نفسها وفي عمقها العربي.. ولا نعتقد أن أي خيار آخر سينجح..



في الرابع والعشرين من حزيران عام ٢٠٠٠ عقد المكتب السياسي للجهة الشعبية لتحرير فلسطين دورة اجتماعات ناقش خلالها تطورات الوضع السياسي على الصعيدين الفلسطيني والعربي، كما تناول نتائج مؤتمرات الحلقات الثلاث في مرحلتها الأولى والتحضيرات النهائية لاستكمال عقد المؤتمر الوطني العام السادس للجهة الشعبية لتحرير فلسطين وقد أكد المكتب السياسي على ما يلي:

أولاً: توقف المكتب السياسي أمام الهبة الشعبية العارمة والمواجهات البطولية التي شهدتها الأراضي الفلسطينية في التصدي لقوات الاحتلال الصهيوني والتي سقط خلالها سبعة شهداء وأكثر من ألف جريح مؤكداً أن الصمود البطولي لشعبنا سيتواصل ويستمر إلى أن يتم جلاء وطرد الاحتلال واستعادة كامل حقوق شعبنا الوطنية وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

ثانياً: توقف المكتب السياسي أمام الانتصار الكبير الذي حققه شعب لبنان البطل ومقاومته الباسلة التي أجبرت جيش الاحتلال الصهيوني على الرحيل والهروب من جنوب لبنان وبقاعه الغربي بدون قيد أو شرط نتيجة الخسائر البشرية التي اضطرت إسرائيل إلى تقديمها تحت ضربات سواعد رجال المقاومة البواسل.

إن المعنى الأول الذي أكدته انتصار لبنان يتمثل بأن نهج المقاومة والصمود والكفاح هو الطريق الأساسي لاستعادة الأرض والحقوق وهو الطريق لمواجهة الاحتلال والعدوان والاستيطان.

إن المكتب السياسي للجهة الشعبية لتحرير فلسطين وباسم جماهير الشعب الفلسطيني في كل مكان يتوجه بأعمق تحيات الكفاح لشعب لبنان البطل ومقاومته الباسلة، ويهنئ الشعب اللبناني بتحرير

بيان صادر عن المكتب السياسي للجهة الشعبية لتحرير فلسطين

أرضه وتطهيرها من قوات الاحتلال.

ثالثاً: توقف المكتب السياسي أمام المفاوضات الجارية على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي وجدد الدعوة لوقف كل شكل من أشكال المفاوضات الجارية على أساس مرجعية أو سلو وضرورة نقل ملف القضية الفلسطينية إلى هيئة الأمم المتحدة لتطبيق قرارات الشرعية الدولية، ويشدد على ضرورة بناء إجماع وطني يقوم على أساس التمسك بالثوابت الوطنية الفلسطينية واعتبار القضايا الأساسية المتعلقة بموضوع عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي طردوا منها عام ١٩٤٨ والقدس وإزالة المستوطنات والسيادة على الأرض والمياه والحدود خطوطاً حمراء لا يحق لأحد التصرف بها أو المساومة عليها تحت أي ظرف أو اعتبار. إن شعبنا الفلسطيني الموحد في كفاحه وثوابته، لن يقبل أي مساس بقضايا المصيرية، ويؤكد للعالم أن لا سلام ولا استقرار ولا أمن بدون نيله لحقوقه الوطنية الغير قابلة للتصرف.

رابعاً: توقف المكتب السياسي أمام دورة المجلس المركزي الفلسطيني والتي سيتم انعقادها يوم ٢٠٠٠/٧/٢ مؤكداً ومجدداً دعوته لاستمرار العمل لاستعادة وحدة م.ت.ف على أسس وطنية وديمقراطية من خلال انتخاب وتشكيل مجلس وطني فلسطيني جديد ممثلاً حقيقياً للشعب في الوطن والشتات، يعمل على تقييم مسار العمل الفلسطيني خلال المرحلة الماضية لبلورة استراتيجية مقاومة شاملة وبمختلف الأشكال ضد الاحتلال لانتزاع كامل الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

كما يؤكد على أهمية الالتزام بالتطبيق العملي لكافة قرارات المجلس المركزي بدورته السابقة، وفي مقدمتها إعلان تجسيد الدولة

الفلسطينية وفقاً لما نصت عليه قرارات المجلس باعتباره قراراً فلسطينياً غير قابل للتفاوض أو المقايضة.

خامساً: إن المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تلقى بكل الحزن والصدمة والألم نبأ وفاة القائد العربي الكبير حافظ الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية الذي وقف إلى جانب الكفاح العادل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني.

إن فقدان الراحل الكبير لا يشكل خسارة جسيمة للشعب العربي السوري فحسب، بل يشكل خسارة فادحة للامة العربية بأسرها.

إن المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وهو يجدد تعازيه الحارة لشعب سوريا وقيادته، فإنه لعل ثقة بأن القيادة الجديدة ستستمر على ذات النهج الذي أرسى دعائمه الرئيس الراحل، وستكون قادرة على مواجهة مختلف التحديات.

إن المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين يتوجه بالتحية إلى كل أبناء الأمة العربية وقواها الحية ويدعوهم إلى رفع الصوت عالياً لإنهاء جريمة الحصار الظالم على شعب العراق الصامد الأبي الذي يواجه أبشع مجزرة في العصر الحديث ذهب ضحيتها مئات الألوف من الأطفال والنساء والشيوخ.

المجد للشهداء
والحرية للمعتقلين
والنصر للشعب

المكتب السياسي
للجبهة الشعبية
لتحرير فلسطين
٢٠٠٠/٦/٢٦

شؤون فلسطينية

تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني بالانتخاب الديمقراطي البوابة العريضة لتجسيد الدولة المستقلة

تيسير قبعه

نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني
عضو المكتب السياسي للجهة الشعبية لتحرير فلسطين

تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني وانتخاب مجلس وطني فلسطيني موحد للشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، وهذه القناة التي نعبر عنها ونجاهر بها ليست منطلقة من رغبة مزاجية أو إرادوية في ترتيب الأولويات بل مستندة إلى أسس ومعايير وحيثيات واعتبارات وطنية سياسية موازنة ومقتضيات ديمقراطية على مستوى المؤسسة القيادية والنظام السياسي ووضعيتها المجتمع الفلسطيني وتوجهاته المستقبلية المدنية والديمقراطية.

مقتضيات واعتبارات:

ما هي الاعتبارات والحيثيات التي تجعلنا نقدم أولوية إعادة تشكيل للمجلس الوطني الفلسطيني وانتخاب برلمان فلسطيني موحد؟ برأينا ان هناك العديد من الاعتبارات الرئيسية والجوهرية على المستوى الوطني السياسي والديمقراطي المجتمعي البنائي ما يجعل من هذا الخيار أولوية أولى وملحة، وهذه الاعتبارات هي:

أولاً: واقع التسوية الراهن والمفاوضات حول الوضع النهائي والتي باتت تدور في حلقة مفرغة، ووصلت إلى انسداد الأفق بالمعنى التاريخي، بسبب الموقف الإسرائيلي واللوائح الإسرائيلية المعلنة تجاه القضايا الرئيسية المطروحة على جدول أعمال المفاوضات كالقدس والملاجئين والحدود والمياه والمستوطنات.. والتي مازالت تقف حائلاً دون التقدم نحو طرح حلول مقبولة على المستوى الوطني، لأن ما تطرحه الحكومة الإسرائيلية وما تقدمه مازال بعيداً كل البعد عما يطمح له الشعب الفلسطيني وبما يتفق مع حقوقه وثوابته الوطنية، وأي متابع للمفاوضات يدرك لعبة العبث الإسرائيلية التي تديرها الحكومة الإسرائيلية في مفاوضات «البولنيغ» في واشنطن أو المفاوضات التي تتم في المنطقة. والبازار الذي افتتحته الحكومة الإسرائيلية ووسائل الإعلام الإسرائيلية حول الدولة بموافقة



الدورة التي عقدها المجلس المركزي الفلسطيني في غزة مطلع شباط الماضي حظيت باهتمام الشارع الوطني والأوساط السياسية والفصائلية المختلفة، واعتبرت بنظر هذه الأوساط بأنها من الدورات الهامة للمجلس المركزي الفلسطيني. وأهمية هذه الدورة ومنبع الاهتمام الشعبي ناجم بالأساس من أنها شكلت بداية جادة لإعادة اللوحة الوطنية الفلسطينية في إطار م.ت.ف. وعلى أساس البرنامج الوطني الجامع، وأيضاً من طبيعة القرارات الهامة والاستراتيجية التي اتخذها المجلس المركزي في تلك الدورة على المستويين السياسي والتنظيمي والتي شكلت استجابة للتحديات التي تفرضها المرحلة ورسمت ملامح استراتيجية وطنية للمواجهة والنهوض بالآعباء الوطنية الكبرى التي تقع على عاتق الشعب الفلسطيني وقواه الوطنية والمجتمعية.

ومن تلك القرارات الهامة التي اتخذها المجلس المركزي والتي ستشكل نقطة قطع إيجابي في السياق الوطني الفلسطيني فيما لو تم التعاطي معها بمسؤولية وطنية، قرار تجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة بنهاية هذا العام. وقرار تفعيل مؤسسات ودوائر منظمة التحرير الفلسطينية، خصوصاً البند «أ» من تفرعات القرار الذي يدعو اللجنة التنفيذية ورئاسة المجلس الوطني الفلسطيني لتقديم دراسة لتشكيل المجلس الوطني القادم وفقاً لمواد النظام الأساسي للمنظمة وقرارات المجلس الوطني بهذا الصدد.

وحتى نقطع الطريق على باب التاويلات المختلفة التي قد تقال بشأن القرار المتعلق بتفعيل مؤسسات منظمة التحرير ودوائرها وإعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني على أسس جديدة، فإننا نتوافق تماماً مع وجهة النظر التي تقول أن هناك مساحة واسعة وشاسعة بين القرارات قرارات جيدة وجميلة وإيجابية في

المعنى والمبنى، وبين التطبيق والممارسة لهذه القرارات ووضعها حيز الفعل المباشر.

وبكلمات أخرى فإن الأجندة الوطنية الفلسطينية التي تزدهم بالقرارات الكثيرة، وتحتاج جميعها إلى خطط وبرامج عمل لكي تنتقل إلى حيز التطبيق، علماً بأن هذه القرارات لم تات جزافاً أو بمجرد نزوة فكرية، بل هي انعكاس لأسئلة الواقع وتحدياته المتعددة والمتنوعة على غير مستوى وصعيد. وهذه المعطيات تشير بوضوح أن المطلوب من فصائل العمل الوطني والقوى الاجتماعية والهيئات القيادية في منظمة التحرير الفلسطينية ينتظرها الكثير لكي تقوم به على مستوى الفعل المباشر والمتصل والجاد والمنسق وليس العشوائي أو الموسمي لكي ترقى إلى مستوى التحديات وتقوم بترتيب أولوياتها وتحدها بشكل منهجي مدروس وعلى قاعدة الإمساك بالأولوية التي تشكل الحلقة المركزية في إعادة بناء الاستراتيجية الوطنية والبرنامج الوطني وتوفير الأدوات والآليات التي تستطيع أن تتحمل الأعباء والمسؤوليات المتعددة والمركبة على المستوى الوطني والاجتماعي والديمقراطي.

ونحن في الجهة الشعبية لتحرير فلسطين لدينا قناة تقول أن الأولوية التي تستحق أن تعطى الجهد والوقت اللازمين أكثر من غيرها في هذه المرحلة ودون أن توضع في تعارض مع الأولويات الأخرى أو تخيبتها، وإنما تتناغم وتتساند معها بطريقة جدلية هي مسألة إعادة

شؤون فلسطينية

اتفاقيات أوسلو بتاريخ ٩٩/٥/٤، وتسيير أعمال المجلس التشريعي راهناً تقوم على أساس تجاوز مدة القانونية ولا بد من بديل دائم ويتجاوز في الصلاحية والتمثيل المجلس التشريعي المؤقت والمحدد بصلاحيات قيدها الاتفاقيات السياسية التي انبثقت على أساسها، وفي هذه الحالة فإن الخيار المنطقي والطبيعي هو المجلس الوطني الجديد المنتخب ديمقراطياً، باعتباره الأصل ويحظى بشرعية واعتراف لدى كل الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات.

رابعاً: إعلان المجلس المركزي الفلسطيني والقيادة الفلسطينية أن هذا العام هو عام إعلان تجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس في حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧م، وهذا القرار الاستراتيجي بالمعنى الوطني، له متطلباته واستحقاقاته العديدة والمتعددة، ويتطلب توفير مقومات ومرتكزات صلبة، وقناعتنا التي لا يرقى لها الشك تؤكد أن إعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني وانتخاب برلمان فلسطيني موحد، بشكل ديمقراطي مباشر في الوطن وحيثما أمكن ذلك في الشتات، وما سيقترن على هذه العملية وما ستتكره من أثر مباشر على مختلف الوضع الفلسطيني ببناءه السياسية والاجتماعية، ستتشكل إحدى اللبنات والركائز السياسية التي ستقام عليها الدولة الفلسطينية المستقلة، وهذه القناة منطلق من حقيقة العلاقة الجدلية بين تجديد المجلس الوطني وإحداث عملية سياسية ديمقراطية شاملة في وسط الشعب الفلسطيني، باعتبار أن عملية التجديد المقترحة ووفق الآلية والتصور المطروحين كعملية ديمقراطية مباشرة هي في ذات الوقت عملية مركبة ستكون على تماس مباشر بواقع القوى والفصائل والبنى المجتمعية المختلفة، وستحدث حالة من الحراك المجتمعي العميق الذي سيشكل مدخلاً منهجياً لتأصيل الممارسة الدستورية والعلاقة التكاملية بين الداخل والخارج وتجاوز ازدواجية في العضوية والمرجعيات، وتحقيق أفضل السبل لنفاذ صلاحيات الرقابة والمساءلة والمحاسبة.

وبكلمات أخرى فإن الانتخابات العامة للمجلس الوطني الفلسطيني/ البرلمان الفلسطيني من شأنها تعزيز المشاركة السياسية وتحفيز الإرادة الوطنية لعموم شعبنا ومختلف قواه ومؤسساته وإعادة الاعتبار لدور الحركة الشعبية الفلسطينية وإعادة الثقة لجماهير شعبنا والتفافها حول القيادة السياسية ودعمها للموقف الوطني بقناعة تامة وخالصة.

الأسس والآليات المقترحة لإعادة التشكيل:

يجب التنويه مسبقاً أننا في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ونحن ننقد هذه الرؤية، ندرك أنها لاتدعي الكمال، وهي تتسع لمشاركة الجميع في إطار عملية عصف فكري سياسي وجدل وحوار

العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس.

وإذا ما انطلقنا من حقيقة باتت مكان إقرار الجميع وإن بتفاوت وهي أن منظمة التحرير الفلسطينية بكل هيئاتها ومؤسساتها أصابها ما أصابها جراء سياسات التهميش والتغيب للدور والبرنامج والمسؤوليات منذ إقامة السلطة الفلسطينية واتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣م، وبما أضر بموقعها القيادي ودورها وهيبتها الوطنية، فإن أولى المخططات التي يجب أن توضع في الخطة والتصور الوطني الهادف لإعادة الاعتبار للمنظمة، تستوجب إصلاحاً ديمقراطياً شاملاً وواسعاً يطال بنائها الداخلية ومؤسساتها ودوايرها وأسس التمثيل والناهج القيادية وآلية اتخاذ القرار. وفي صلب هذه العملية كلها ينبغي المجلس الوطني الفلسطيني، بأهمية استثنائية باعتباره أعلى هيئة تشريعية جامعة للشعب الفلسطيني رغم وجود التشريعي المحدد والمحدود في الصلاحيات والتمثيل والتشريع في إطار اتفاقيات أوسلو.

ثالثاً: ارتباطاً بالنقطة السابقة واستكمالاً لها، فإن إعطاء اهتمام خاص للمجلس الوطني الفلسطيني، بصفته التمثيلية والتشريعية العليا لعموم الشعب الفلسطيني، تستحق النقاش لجهة أن المجلس الوطني الفلسطيني في بنيته وتشكيلته الراهنة، والتي أصبحت بنية متقادمة وهزلة، وعدد متضخم من الأعضاء ناهز على ٧٠٠ عضو، إضافة إلى أن المجلس الوطني بتركيبته الراهنة التي مضى عليها ٩ سنوات تجاوزت المدة القانونية المحددة في النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية (المادة ٨) والتي تنص على أن فترة المجلس الوطني ثلاث سنوات إضافة إلى ما سبق فإن الحقائق والمعطيات التالية والتي بدورها تعزز وتؤكد أحقية وأولوية التوجه الداعي لإعادة تشكيل المجلس الوطني وهي:

١- انتهاء المرحلة الانتقالية وتجديدها دون إعلان من أية جهة تشريعية أو سياسية عليا للشعب الفلسطيني يعني أن التجديد إن حصل وأصبح واقعاً، فإن التسليم بهذه الواقعة لا يحمل سوى معنى واحد ووحيد فلسطينياً وهو التسليم بالإملاءات الإسرائيلية والخضوع والإرتهان للسياسة الإسرائيلية الهادفة إلى جعل التجديد للمرحلة الانتقالية مفتوحاً إلى إشعار آخر وقد يمتد عشر سنوات أو عشرين سنة. وعليه فإن الطرف الفلسطيني الذي ربط خياره بالتمديد للمرحلة الانتقالية والتفاوض دون ضمانات أن يحدد سقفاً زمنياً لهذه العملية وفي حالة انقضائها دون التوصل إلى نتائج مقبولة وطنياً فإن الطرف الفلسطيني يصيح له مطلق الحرية في اختيار الشكل النضالي الذي يمكن من خلاله استحصال حقوقه الثابتة والمشروعة.

٢- انتهاء المدة القانونية للمجلس التشريعي بانتهاء المرحلة الانتقالية والتي كانت محددة وفق

إسرائيل على الاعتراف بدولة فلسطينية على مساحة ٦٠٪ وفي رواية أخرى على مساحة ٦٥٪ وفي عرض ثالث على مساحة ٧٠٪، وما زالت العروض تتوالى تباعاً، ولكنها تنطلق من ذات الأرضية وبذات المضمون والجوهر، دولة مجوفة بدون سيادة، وتشير هذه المناورات لا بل تؤكد بوضوح أن الإسرائيليين مازالوا يناورون ويداورون في حدود مواقفهم ولاءاتهم القومية.

وبموازاة هذه السياسة التي تسعى لكسب المزيد من الوقت واستنزاف الطرف الفلسطيني وزرع اليأس والإحباط في نفوس الشعب الفلسطيني تسعى الحكومة الإسرائيلية جاهدة وكأنها في سباق مع الزمن مطلقة العنان لحركة الاستيطان ومصادرة الأراضي في كل الأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان، وهذا الإصرار والتركيز على السياسة الاستيطانية ليس نابعاً من فراغ، إنما هو سياسة إسرائيلية مدروسة هدفها استباق المفاوضات وفرض وقائع سياسية على الأرض، وحسب المعلومات المتوفرة لدينا عن الاستيطان، فإن حكومة براك ومنذ توليها الحكم قامت بزيادة الاستيطان وتوسيعه وبما يفوق ما قامت به حكومة نتنياهو اليمينية على مدار ثلاث سنوات. وهذا بدون شك له دلالاته السياسية الواضحة، وعلى الفلسطينيين أن يعلنوا لكل العالم عن مدى الخطورة التي تشكلها هذه الحكومة وسياساتها المجنونة على السلام والأمن في فلسطين وعموم المنطقة، ويوضحوا للعالم الذي خدع أيما خدعة ببارك وشعاراته المضللة عن السلام أن شعبنا لن يسلم للاستيطان ولن يبقى طويلاً في صمته وسينفجر غضبه في وجه هذه السياسات والقائمين عليها.

أما على الصعيد السياسي فقد بات مطلوباً أن يستخلص أصحاب المنهج التفاوضي الدروس والعبر، وهذا يعني بدون لبس إعادة النظر في هذا الخيار بعد أن تبينت حدود أزمته الاستراتيجية، وأن يتم البحث في إطار المؤسسات الشرعية والقيادية الفلسطينية عن خيارات أخرى تخرج الوضع الفلسطيني من عنق الزجاجة الإسرائيلية وتقطع معه باتجاه خيارات أخرى بديلة، وفي مقدمة هذه الخيارات تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها وهيئاتها القيادية وبرنامجه الوطني، وإعادة بناء المؤسسة على أسس ومعايير ديمقراطية جديدة تقوم على أساس الانتخاب المباشر لأعضاء البرلمان الفلسطيني الموحد في الشتات، وهذا ما سنأتي عليه لاحقاً.

ثانياً: ما تمثله منظمة التحرير الفلسطينية في أوساط الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، باعتبارها الكيان الوطنية الجامعة والموحدة لكل الشعب الفلسطيني أينما وجد، وباعتبارها منجزاً وطنياً ومعبراً سياسياً وقانونياً عن وحدته وكيانه الوطني وتطلعاته، وكحامل لمشروعه الوطني المعبر عن الحقوق الوطنية الثابتة، والمشروعة وفي مقدمتها حقه في

شؤون فلسطينية

أن نوضح له حقيقة ما يجري وأن نكون بمنتهى المسؤولية والموضوعية معه وأن نصدقه في أقوالنا وأفعالنا.

وإجابة على السؤال بمقدورنا القول أن تقدماً على صعيد متابعة القرار قد تم من قبل الهيئات واللجان التي أنيطت بها هذه المهمة أيضاً من قبل الفصائل الوطنية المعنية بالمتابعة والمعنوية بإجراء الإصلاحات الديمقراطية الحقيقية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية وفي إطار المجتمع الفلسطيني بوجه عام، والمتابعة التي تمت برأينا أنها ليست متابعة شكلية أو من باب رفع العتب، وإن كان البعض يتعامل مع القرار بهذا المنحى عبر محاولته الإعاقة وخلق العقبات المفتعلة في محاولة منه لإبقاء القديم على قدمه حرصاً على مصالحه الأثنية الضيقة، وعلى حساب مصالح الشعب الفلسطيني العليا وقضاياه المصرية، ولكن بالمجمل فإن الصورة العامة التي تتم بها الأمور حتى الآن بتقديرنا وتقييمنا إيجابية لأن الاتجاه العام لدى المعنيين بالمتابعة والتنفيذ محكومة بالميل الشعبي العام والدافع نحو التغيير الديمقراطي.

وبالخلاصة فإن القرار المذكور قيد المتابعة والتنفيذ لم يبق حبراً على ورق كما يحلو للبعض أن يصوره، لاعتبارات دعاوية ضيقة ومضللة لا تخدم إلا مروجيها.

وبنوع من التفصيل يمكن القول أن اللجنة التنفيذية للمنظمة ورئاسة المجلس الوطني الفلسطيني عقدتا معاً اجتماعين للمتابعة وجرى تشكيل لجنة سبوعية (بمناخ لجنة اختصاص) أنيطت بها مهمة إعداد تصور متكامل حول إعادة التشكيل والانتخاب الديمقراطي لأعضاء المجلس الوطني، وحالما ستنتهي هذه اللجنة من مهام عملها سترفعه إلى اللجنة التنفيذية ورئاسة المجلس الوطني بصفتيهما الجهتين المسؤولتين أمام المجلس المركزي عن تنفيذ القرار.

وقطعاً لأي التباس أو اتهاامنا بالمبالغة في تهويل حجم الانجازات نود التوضيح أن ما أنجز على أهميته لاعتباره كل شيء، وكان الأمور أصبحت جاهزة وتنتظر القرار في التطبيق، بل ما عنيان أن هناك متابعة، ومتابعة جادة ومحددة بأطر زمنية وبجهات اختصاص وهي تتابع عملها المحدد، ونحن من جهتنا فصائل وهيئات (رئاسة مجلس وطني + اللجنة التنفيذية)، ندفع الأمور باتجاه المزيد من الجهد والعمل للانتهاء من هذه المهمة الصعبة والمعقدة والأساسية في الوقت نفسه، منطلقين من قناعتنا القائلة أن سيف الوقت لا يرحم وشعبنا لن يرحمنا أو يسامحنا إذا ما تبين أننا لم تكن بمستوى المسؤولية والأمانة الوطنية الملقة على عاتقنا، لذا فإننا نحرصون كل الحرص أن نصدق شعبنا ونصدق جمهورنا ومناصرينا، وأن نزرع الأمل لدى شعبنا ذاك الشعب المضحي الصامد العنيد في التشبث بحقوقه الكاملة رغم كل الصعاب والعقبات ● ●

٨- فيما يخص الأردن والتي نعتقد أنه من الصعب إجراء انتخابات لأعضاء المجلس الوطني فيها بسبب التشاك والتعقيدات، يطبق نص المادة (٧٠) من نظام انتخاب المجلس التي تنص على ما يلي: «إذا تعذر إجراء الانتخابات في أي مركز من مراكز التجمع، يجتمع الأعضاء الذين تم انتخابهم في المراكز الأخرى ويقررون الطريقة التي تملأ بها المقاعد الشاغرة» وما ينطبق على الأردن ينطبق على بقية المواقع التي يستحيل إجراء الانتخابات فيها.

٩- حيث يمكن إجراء الانتخابات في تجمعات شعبنا في الأقطار العربية المختلفة، يجري الانتخاب عبر سفارات وممثليات ومكاتب دولة فلسطين، ويمكن الاستناد إلى المادة (٧٦) من نظام انتخاب المجلس القاضية بأن تطبل لـ ٥ من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مشاركتها في الإشراف على عملية الانتخاب.

١٠- في مراكز التجمع التي لا توجد فيها مكاتب أو سفارات فلسطينية، تعين اللجنة التنفيذية شخصاً أو أكثر حسب المادة (٥-ب) من نظام انتخاب المجلس ليقوم بدور الإشراف وإدارة العملية الانتخابية.

هذه هي أبرز النقاط التي توضح معالم التوجه الديمقراطي الانتخابي لتجديد المجلس الوطني الفلسطيني/ البرلمان الموحد للشعب الفلسطيني، ويمكن أن تدرج نقاط تفصيلية أخرى ولوائح ناظمة تقرها اللجنة التنفيذية حسب النظام الانتخابي للمجلس في حينه وحيثما تطلب الأمر ذلك.

أما بخصوص شكل البرلمان الفلسطيني فيمكن اللجوء للخيارين التاليين:

الأول: الانتخاب المباشر العام للجميع في الوطن وعبر السفارات في الخارج، وكل من يريد أن يرشح نفسه للعضوية وهو مقيم في الخارج فعليه العودة التي يجب أن تؤمن له، وبذلك يكون المنتخبين جسماً تشريعياً موحداً مشكلاً من جناح واحد (مجلس تمثيلي نيابي).

الثاني: أن يشكل المجلس (البرلمان) من جناحين: الأول تمثيلي تشريعي يضم المنتخبين والثاني للأعيان يضم المعينين.

أين نحن الآن من قرار المجلس المركزي؟

من الطبيعي والمنطقي بعد انقضاء ثلاثة أشهر على قرار المجلس المركزي الفلسطيني بخصوص تشكيل المجلس الوطني الجديد، واقترب موعد تجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة التي لم يعد يفصلنا عن هذا الموعد سوى أشهر قليلة فقط، أن نطرح السؤال/ أين نقف الآن من هذه القرارات التي تعنى بعناوين كبرى وأساسية، وما هو الشوط المقطوع على هذا الصعيد؟

وهدفنا من طرح السؤال الطمأنة وتبيان الحقائق، ونقصد طمأنة المواطن العادي وطمأنة الوسط الشعبي والجمهور العريض الذي ينتظرنا ويعلق علينا آمالاً كبيرة، ومن واجبنا

عميقين لمجمل القوى والفعاليات الوطنية من مثقفين ومفكرين وسياسيين وأكاديميين وقوى مجتمعية، لإشباع هذا العنوان الهام والكبير والمعد بحثاً ونقاشاً وإخراجه بأفضل صورة ممكنة وبما يشكل ملمحاً حضارياً عصرياً، في حياة الشعب الفلسطيني الراهنة والمستقبلية.

وفي ضوء هذا التحديد المنهجي فإن الأفكار التي نسوقها ونقدمها في هذا المقام حول الأسس والآليات العملية المقترحة ما هي إلا أرضية ومدخل لمنهجية النقاش ودفعه باتجاه وجهته الصحيحة، وهي على النحو التالي:

١- اعتبار انتخاب البرلمان الفلسطيني كعمارة ديمقراطية سيادية هو في الوقت نفسه إعادة تشكيل للمجلس الوطني على أسس ديمقراطية انتخابية حسب المادة ٥ من النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية والتي تنص على أنه «ينتخب أعضاء المجلس الوطني عن طريق الاقتراع المباشر من قبل الشعب الفلسطيني بموجب نظام تضعه اللجنة التنفيذية لهذه الغاية».

٢- أن تشمل الانتخابات عموم أبناء الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات.

٣- ضرورة إعداد وصياغة قانون انتخابي عصري وديمقراطي يستند إلى نظام انتخاب المجلس الوطني الفلسطيني الصادر كملحق عن الدورة الثانية للمجلس المنعقدة في القاهرة للفترة ما بين ٥/٣١-٦/٤م، لعام ١٩٦٥ وإلى قانون الانتخابات الفلسطيني لعام ١٩٩٥ الصادر عن رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة.

٤- أن يعتمد لعضوية المجلس (البرلمان) العدد المنصوص عليه في نظام انتخاب المجلس الوطني (الفصل الرابع - المادة ٣٠) والمحدد بـ (٢١٧) عضواً يتوزعون حسب نسبة عدد السكان في كل تجمع من تجمعات الشعب الفلسطيني.

٥- اعتماد نظام انتخابي عصري يسمح بمشاركة كل القوى السياسية والاجتماعية وكافة ألوان الطيف السياسي الفلسطيني وعلى أساس نظام الكتل الانتخابية والبرامج المتنوعة كتعبير عن التعددية السياسية الفكرية والثقافية في المجتمع الفلسطيني.

٦- يبقى الأساس في الانتخابات لشعبنا داخل الوطن في الضفة الفلسطينية (بما فيها القدس) وقطاع غزة، حيث يعتبر أعضاء المجلس الوطني المنتخبين ممثلي الداخل بمناخ الجسم التشريعي للكيان الفلسطيني عشية قيام الدولة ويمارسون مهامهم باعتبارهم السلطة التشريعية للداخل الفلسطيني، وهم أعضاء طبيعويون في المجلس الوطني (البرلمان) وفي حالة انعقاده الشامل.

٧- التمسك بأحقية ومشروعية انتخابات عامة لكل الشعب الفلسطيني وفي كل أماكن تواجده وحيثما يمكن ذلك، بالاستعانة بالأمانة العامة للجامعة العربية وبالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية بشكل مباشر.

إسرائيل.. والشرعية الدولية

عبد الرحيم ملوح

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين



جديداً تحت الرقم ٣٣٨ ورغم ذلك لم تنفذ القرارين ودخلت بعدها في مفاوضات ثنائية مع مصر، ونتيجة هذه المفاوضات، رفضت تنفيذ القرارين ٢٤٢-٣٣٨، واللذان يشملان الأراضي المصرية المحتلة إضافة لقطاع غزة. وأصرّت في حينه على التمسك بالحدود الدولية بين مصر وفلسطين والذي جرى ترسيمها عام ١٩٠٦ بين تركيا وحكومة مصر.. وليس هذا فحسب، بل أنها حاولت اقتطاع شرم الشيخ من مصر، بما اضطر الطرفين للجوء إلى محكمة العدل الدولية، والتي حكمت بإعادته لمصر، ونتيجة هذا فإنها لم تنفذ قرارين ٢٤٢، ٣٣٨ لأنها أبقت قطاع غزة تحت سيطرتها، مما يشكل سابقة خطيرة، كون القطاع كان تحت السيادة المصرية عند احتلاله عام ١٩٦٧، وبالتالي يجب أن ينطبق عليه هذا القرار كما انطبق على الأراضي المصرية.

وفي المفاوضات مع الأردن، والذي تمخضت عنها اتفاقية وادي عربة، أصرّت إسرائيل على اعتبار حدودها هي الحدود الدولية في زمن الانتداب، الذي يعني ضمناً كل فلسطين، ولم يؤخذ بالاعتبار أن الأردن كانت صاحبة سيادة على الضفة الفلسطينية بما فيها القدس، وبالتالي ينطبق عليها قرار ٢٤٢. وأن قرار فك الارتباط عام ١٩٨٨ بين الضفة والأردن على أهميته الكبيرة، وتوقيع اتفاقية أوسلو الذي سبق التوقيع على اتفاقية وادي عربة لا يغير من جوهر قرارات الشرعية الدولية بشيء. وليس هذا فحسب، بل وضعت إسرائيل سابقة جديدة بعدم انسحابها من أجزاء من الأرض الأردنية في الباقورة وفي الجنوب واستبدلت الانسحاب منها باستئجارها لسنوات طويلة.

وفي المفاوضات الجارية منذ عقد من الزمان مع سوريا، تصر إسرائيل على عدم الانسحاب إلى حدود ٤ حزيران ١٩٦٧، وتحاول فرض سابقة جديدة للحدود من خلال التمسك بالحدود الدولية وفقاً للترسيم الذي وقع ظلاماً على المنطقة من قبل الاستعمار البريطاني

واشترط قرار اعتراف الأمم المتحدة «بدولة إسرائيل» إعلان التزامها بعودة اللاجئين الفلسطينيين لديارهم، والتعويض عن الأضرار التي لحقت بهم، حيث تقدم مندوب إسرائيل في الأمم المتحدة بهذه الإلتزامات مكتوبة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. فصدر قرار الاعتراف بها عضواً في الجمعية العامة مقروناً بضمائم التزامها بحق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرار ١٩٤ لعام ١٩٤٨. ولكن إسرائيل تنكرت لكل التزاماتها السابقة ولم تنفذ القرار. ووصلت في نهاية المطاف لإعلان رفضها للشق المتعلق بحق العودة بما في ذلك مسؤولياتها السياسية والأخلاقية عن ما حل باللاجئين منذ ما يزيد عن اثنين وخمسين عاماً.

وفي عام ١٩٥٦ قامت إسرائيل بالتعاون مع بريطانيا وفرنسا بالاعتداء على مصر، واحتلت قطاع غزة وأراضي سيناء، ولم تنسحب منها إلا بضغط دولي كبير، استند لصدور شعب مصر بقيادة عبد الناصر وللتهديد السوفيتي، ولرغبة أمريكا بإضعاف بريطانيا وفرنسا واحتلال مواقعهما في المنطقة. وبالمقابل حصلت إسرائيل على حق المرور في مضائق تيران، وعلى وجود القوات الدولية على الأراضي المصرية.

وعام ١٩٦٧، احتلت إسرائيل كامل أراضي فلسطين وسيناء والجولان وجزء من أراضي لبنان [مزارع شبعا] الحاذية للأراضي السورية والفلسطينية وبعد جدل ونقاش، اتخذ مجلس الأمن قراره رقم ٢٤٢، والقاضي بعدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة، وافقت إسرائيل على القرار نظرياً، ولم تنفذه عملياً بحجة أنه جاء غامضاً في بعض بنوده ويحتاج لمفاوضات من أجل تنفيذه، ولم يأت تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والذي يفرض آليات تنفيذية للقرار. واستمرت في احتلالها ومماطلتها، حتى حرب عام ١٩٧٣، حيث أضاف مجلس الأمن لقراره السابق قراراً

دأبت إسرائيل منذ قيامها على التنكر للشرعية الدولية وقراراتها.. وللأمم المتحدة ولما تمثل برغم أن قيامها وليس الإعتراف بها فحسب، استند لقرار من الأمم المتحدة، فقد قامت وفقاً لقرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧، والذي قسّم أرض فلسطين التاريخية لدولتين، واحدة فلسطينية وتقوم على حوالي ٤٣٪ من أرض فلسطين التاريخية، والأخرى إسرائيلية وتقوم على مساحة تعادل ٥٦٪ من أرض فلسطين، والباقي تشكل مساحة القدس والذي حدد لها وضعاً دولياً خاصاً [cropus seperatum] ولكن إسرائيل لم تكتف بهذه المساحة، فخرقت قرار الأمم المتحدة بمساعدة الانتداب البريطاني واستولت على أجزاء كبيرة من الأراضي المخصصة للدولة الفلسطينية في حينه وعلى أجزاء من القدس، ووصل ما استولت عليه من الأراضي حوالي ٧٨٪ من أراضي فلسطين التاريخية.

شؤون فلسطينية



والفرنسي عام ١٩٢٣، [على اعتبار أن فلسطين كلها ملك لها وليس لشعب فلسطين].

وفي اتفاقات أوسلو أُصرّت إسرائيل على تأجيل القضايا الأساس وفي مقدمتها الأرض والحدود بما فيها القدس، واللّاجئين واتضح لوقعي اتفاق أوسلو وللملا جميعاً أكثر فأكثر أنها تسعى لاقتطاع أجزاء كبيرة من الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس، وتتعامل مع الشعب الفلسطيني باعتباره مقيماً وليس صاحب حق أصيل بوطنه، ومع السلطة الفلسطينية وتريد أن تتعامل مع الدولة لاحقاً باعتبارها حكومة محلية تدير شؤون مجموعة بشرية، وليس صاحبة سيادة على أرضها وشعبها. وبرز هذا بشكل لا يقبل النقاش مؤخراً عندما قدّم المفاوض الإسرائيلي تصوره للتسوية النهائية لياسر عبد ربه في إيلات. ولايغير من جوهر النظرة الإسرائيلية هذه، رفض المفاوض الفلسطيني لهذا التصور، أو اعتبار المفاوض الإسرائيلي له وجهة نظر للنقاش، لأنه بمجرد الدخول بنقاش نسب الأرض والسيادة، يعني دخول دائرة الخطيئة القتالة، فالأرض والسيادة لا تتجزأان ولا تخضعان للمناقصة.

وفي لبنان تنكرت إسرائيل لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة رقم ٤٢٥-٤٢٦ منذ عام ١٩٧٨ وحتى أشهر قليلة ولجأت لتشكيل قوات لحد العملية لحماية قواتها ونهبها لياه الحاصباني. وقامت بسلسلة من الاعتداءات على لبنان طوال هذه السنوات، وكان أنبشعها وأكبرها اجتياح لبنان عام ١٩٨٢ وصولاً للعاصمة بيروت، وعدوان عام ١٩٩٣، والذي سمي بخريف الغضب، وبعدها عدوان نيسان ١٩٩٦ والذي توج بمجزرة قانا، وسلسلة الاعتداءات على البنية التحتية، محطات توليد الكهرباء والجسور.. الخ..

وتحت ضغط المقاومة الوطنية والإسلامية أساساً، والتفاف لبنان شعباً وحكومة حولها، والدعم العربي والدولي، لحق لبنان بالمقاومة وباستعادة جنوبه المحتل، ولعدم وجود مبرر ثوراني، ولتآكل المبررات السياسية. اضطرت الحكومة الإسرائيلية للإعلان عن استعدادها للانسحاب من جنوب لبنان وفقاً لقراري ٤٢٥-٤٢٦، ومن طرف واحد، وبدون اشتراط مسبق لاتفاقية سلام معها، أو اقتطاع أراضٍ وضمتها لإسرائيل أو استنجازها، [ربما تبقى قضية مزارع شبعا عالققة بعد الانسحاب] وبرغم ما تلقى هذه القضية من ظلال داكنة

على الانسحاب الإسرائيلي، إلا أنها لا تؤثر على مغزاه الكبير، وعلى وزن السابقة التي يسجلها.

لقد تعودنا أن نرى مبعوثي الأمم المتحدة يجيئون ويذهبون للمنطقة طوال العقود الماضية من أجل إقناع إسرائيل بتنفيذ هذا القرار أو ذاك بدون جدوى، واليوم نشاهد وزير خارجية إسرائيل يذهب لجنيف أولاً ولنويويورك ثانياً، ويقدم التزاماً مكتوباً بقراري ٤٢٥-٤٢٦، معلناً الانسحاب من الجنوب اللبناني إلى حدود ١٩٢٣ ومطالباً الأمم المتحدة القيام بدورها.

والسؤال الهام هو: لماذا تنكرت إسرائيل للشرعية الدولية وللأمم المتحدة طوال هذه المدة، والآن أعلنت التزامها بتنفيذ قراري ٤٢٥-٤٢٦ من طرف واحد، وذهبت لكوفي عنان تطالبه بأن تقوم الأمم المتحدة بدورها؟ ويمكن البحث عن جواب لهذا السؤال في الكلفة البشرية والسياسية والمادية الباهظة التي دفعتها إسرائيل ثمناً لاستمرار احتلالها لجنوب لبنان، فقد اكتشفت بعد أكثر من عقدين من زمن الاحتلال أن ما تدفعه من كلفة بشرية وسياسية ومادية أكبر بكثير من مزايا ومكاسب الاحتلال، وبأنه لا يوجد مجال لاخترق جدار الصمود السياسي اللبناني ولعقد صفقات جزئية معه، وعندها اضطرت للقيام بإعلانها الانسحاب غير المشروط أولاً، واللجوء للامم المتحدة ولقراراتها ثانياً.

ان مغزى ما أقدمت عليه إسرائيل [الانسحاب من طرف واحد وتنفيذ قراري ٤٢٥-٤٢٦] في جنوب لبنان كبير جداً، ومفيد

جداً لنا ويسلحنا بوسيلة معيارية قوية، وسابقة جديدة، بعدما وصلت الاتفاقات البائسة والمفاوضات العقيمة إلى ما وصلت إليه. ولكن هذا يتطلب منا التمسك بالشرعية الدولية وقراراتها ذات الصلة، وعدم التنازل عنها قيد أنملة والرفض الحازم لكل الأطروحات الإسرائيلية التي تنتقص من هذه القرارات أو تلتف عليها. بما فيها الحديث عن تأجير أراضي أو تبادل أراضي، أو تجزئة أراضي تحت أية نسب صغيرة أو كبيرة، ونقطة البداية الصحيحة هي عدم العودة للمفاوضات العلنية أو السرية قبل التزام إسرائيل المعلن بالشرعية الدولية وقراراتها ذات الصلة، ورافعة هذا الموقف تكمن بإعادة بناء الوضع الذاتي الفلسطيني، وتعزيز عوامل صموده الكثيرة والمتعددة، محلياً وعربياً ودولياً وإبقاء خيارات الشعب الفلسطيني مفتوحة بكل اتجاهاتها، والرسالة التي بعثها شعبنا للجميع للعدو والصديق معاً، يوم الخامس عشر من أيار الجاري، بما في ذلك لقيادة السلطة والمفاوضات واضحة جداً، وهي أنه متمسك بحقوقه وأهدافه كاملة، ولن يقبل التنازل عن أي جزء من حقوقه الشرعية، وأنه يحتزن كل الطاقات، ويمتلك الاستعداد للدفاع عنها. عبر هذا وحده يمكننا توظيف السابقة الإسرائيلية على الجبهة اللبنانية، وليس عبر الالتزام باتفاقات من طرف واحد والاستمرار بمفاوضات عقيمة، لاجدوى منها، وتوظيفها إسرائيل لخلق حقائق أمر واقع احتلالية جديدة يومياً ● ●

شؤون فلسطينية

يجب أن نبحث عن مقومات الصمود في ساحتنا الوطنية

جميل مجدلاوي

عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين



أبدأ بشكر الأخوة في المجلس الفلسطيني للعلاقات الخارجية وأسجل اتفاقي مع عنوان الندوة «آثار ومخاطر الحل وإعلان الدولة»، ويهمني أن أوضح أن ما سأقدمه في مداخلة سيعكس رؤية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مع احترامي لكل فصائل المعارضة الوطنية، وذلك حتى لا أحمل أحداً مسؤولية الموقف الذي سأقدمه، وحتى أستطيع سياسياً، وأخلاقياً أن أقدم الحقيقة كما أراها ونراها في الجبهة، بزوايا واضحة ومحددة وتقديم قراءة للأساس الموضوعي للمخاطر التي وردت في عنوان الندوة.

في البداية أود أن أذكر بأن الجميع يعرف الخلاف في الساحة الفلسطينية حول أوسلو، ولهذا سأكتفي بالإشارة إلى هذا الاختلاف العميق والشامل حول إتفاقيات أوسلو نصوصاً ومرجعية وآليات للتنفيذ وقوة إلزام أي أن الخلاف يتناول إتفاقيات أوسلو كمحتوى ومنهج سياسي لانتقل بعد تأكيد هذا الاختلاف إلى تناول موضوع نتجنبه كثيراً في مثل هذه الندوات.

وهو كيف يمكن أن نحاكم باللموس ما يترتب على هذا الاتفاق، وأداته، والقيادة التي تقوم على تنفيذه، أقصد القيادة الفلسطينية لأن قيادة العدو الإسرائيلي ليست موضوع حديثنا اليوم، كذلك لا بد من تناول المؤسسة التي تبينها وتستند إليها هذه القيادة الفلسطينية، لأنني أعتقد أنه هنا يكمن المقياس للموس الذي نستطيع أن نلمسه بأيدينا ونستطيع أن نستند إليه في تقييم مدى المصداقية والصوابية التي نسير عليها.

يحضرنني ما نقل عن صحفي بريطاني زار إسرائيل في عام ١٩٥٤ بعد أن كان قد التقى مع قيادة الثورة المصرية الحديثة يومها، وسأله بن غوريون رئيس وزراء إسرائيل في حينها، ماذا وجدت في القاهرة؟ كان جواب ذلك الصحفي البريطاني، لقد لفت نظري أن هؤلاء الضباط الشبان لم يذكروا إسرائيل أمامي ولا مرة، وكان كل حديثهم حول كيف نبني مصر، فعلق بن غوريون، مباشرة، هذا أسوأ خبر سمعته في حياتي.

استذكر هذه الواقعة لأبين أهمية التدقيق في كيف نبني مجتمعنا وعلى أية أسس؟ وانطلاقاً من أي معايير، كي نعد أنفسنا ونعد مجتمعنا بما يحول هذه الكلاشيات التي نسميها كثيراً عن الصمود، وعن التمسك بالثوابت الوطنية، نسميها من الجميع بما في ذلك قيادات السلطة إلى سياسات وخطط وبرامج عمل. كما قلت في البداية سأحدث بوضوح وبدون التطاول على الحقيقة أو التجني عليها، وبدون استفزاز

أو تجاوز لمسموحات الحوار الأخلاقية.

ينطوي اتفاق أوسلو بالإضافة إلى المخاطر السياسية الكبيرة الكامنة فيه، على ميكانيزمات وآليات تؤسس لإفساد مجتمعنا الفلسطيني، وتوفر للفساد كل مقومات السيادة في هذا المجتمع، والمسألة هنا ليست أخلاقية. حديثنا عن الفساد لا يعني البعد السلوكي والأخلاقي بالدرجة الرئيسية، ولكنه يعني في الأساس بنى مجتمعية وشرائح وفئات اجتماعية.

اتفاق أوسلو وما تلاه وبني عليه من اتفاقات يتيح مساحة واسعة للفعل الإسرائيلي في كل ما يخصنا، في تشريعاتنا وقوانيننا، واقتصادنا، وقواعد الأمن عندنا، وفي حركتنا، فهم الذين يسمحون بالسفر أو لا يسمحون، وهم الذين يسمحون حتى بالانتقال بين الضفة والقطاع أو لا يسمحون، وهم الذين يتحكمون جوهرياً بالإستيراد والتصدير.. الخ كل هذا يجعل الذراع الإسرائيلية طويلة في تقرير وصياغة مجتمعنا الفلسطيني، وأنا أعتقد ومن خلال معرفتي بالكثير من الحاضرين أن غالبيتكم تستطيعون ومن مواقعكم وإطلاعكم أن تتحدثوا بالتفصيل أكثر مني في هذا الأمر.

إن الإتفاقية الاقتصادية (اتفاقية باريس) وما تشكله من تحكم إسرائيلي في البناء الاقتصادي الفلسطيني في جوهريه ومن التحكم الإسرائيلي في مفاتيح القوة والثروة الاقتصادي ستمكن إسرائيل من التحكم في توليد رموز وفئات وشرائح اجتماعية ترتبط مع إسرائيل بوشائج كبيرة من المصالح لأن في يدهم السلطة والقرار، ويعرف بعض الحضور من رجال الاقتصاد الكثير من الوقائع والتفاصيل التي توضح ذلك.

الموضوع الآخر، هو سوء الإدارة وما اعتدنا على تسميته بملفات الفساد، التي أظهرتها كل التقارير الرسمية التي تعلق بهذا الأمر، بدءاً من تقرير لجنة الرقابة، وتقرير المجلس التشريعي وتقرير اللجنة الرئاسية.. الخ التي أكدت كلها أن هناك سوء استخدام للإدارة والسلطة والثروة، وتحويل الموقع الرسمي إلى وسيلة للإثراء وتقديم المصالح الخاصة على حساب المجتمع والصالح العام.

كل هذه المسائل أكدتها السلطة في تقاريرها الرسمية، ويرتبط بذلك كله، محاولة إفساد منظومة القيم التي تحكم مجتمعنا الفلسطيني، عبر إشاعة مناخات الجشع الاستهلاكي الرديء الذي يتجاوز في العديد من جوانبه الكثير من بلدان الجوار، بالإضافة إلى تشجيع مناخات التسابق من أجل مراكمة المصالح والامتيازات الخاصة.

(الجشع الاستهلاكي الذي يسأل عنه الأخ الوزير

أحمد عبد الرحمن يستطيع أي واحد منا أن يلمسه، القصور، والفيلات، والثلاث شقق المفتوحة على بعض، بالروفات، بسيارات آخر موديل التي تصل أحياناً إلى ثلاث وربما أربع في الرفافة، إنزلوا وشاهدوا البضائع الموجودة في الأسواق لتحديد اتجاهات الإنفاق).

نحن نفهم على بعضنا، والحضور بمستوى يمكنه من فهم وتدقيق ما أقول.

أنا أدرك أيها الأخوة، أيها الزملاء، أيها الحضور أن ما أطره من قضايا إنما يشكل موضوعات الخلاف الحقيقية في المجتمع الفلسطيني، ولهذا من الطبيعي أن تظهر مثل هذه الهمهمات والاحتجاجات والملاحظات التي نشاهدها في هذه القاعة، ولهذا أرجو أن «نظل» بالنا على بعضنا البعض».

فهذه رؤيتنا كمعارضة، أريد أن أقول أن الفئات والشرائح التي بدأت تتشكل نتيجة الحصول غير المشروع وغير الطبيعي على الثروة، وارتباطها مع فئات تثرى وتزداد قوة وترتبط مصالحها بوشائج واضحة مع الإسرائيليين، هذه كلها باتت تشكل أقساماً تتزايد سلطة ونفوذاً لفئة تحكمنا، وتحكم مجتمعنا، بحيث لا يعود في هذه الحالة الخطاب السياسي والكلاشيات الخاصة بالحديث عن الثوابت الوطنية كافياً لكي يطمئننا بأننا نسير في الاتجاه الصحيح، غير أنني أسارع فأقول أن هذه المقدمة، لاتعني أننا قد وصلنا إلى قاع البئر، ولا تعني أن الطريق قد أغلق، أو أن هذه الدعايات السلبية قد لا يمكن ردّه، ولكنها دعايات سلبية وضارة، لازالت حتى هذه اللحظة في الحدود التي يمكن أن نوقفها، وأن نفتح الإمكانيات للدعايات أخرى بشكل يعيد الاعتبار من جديد إلى سياسات ومقومات وعوامل الوحدة والتماسك والنهوض، وفي تقديري أن ذلك يرتبط بموضوع ندوتنا الرئيسية بشكل مباشر، أقصد موضوع الدولة الفلسطينية.

فإعلان سيادة الدولة على أرض فلسطين، إذا ما تعاملنا معه بشكل يحوله إلى مشروع كفاحي فعلي، وليس مشروعاً بالاتفاق، أو التواطؤ أو المساومة مع الاحتلال الإسرائيلي، وإذا استندنا إلى سياسة صائبة، وإلى معالجة مخاطر البناء المجتمعي التي أشرت إليها يمكن أن يشكل إعلان السيادة -إمكانية واقعية لرافعة نبني عليها منظومة كاملة من السياسات الداخلية والخارجية التي تخرجنا من دائرة التراجع والإرتهان والضعف التي نعيشها الآن.

كيف يمكن أن يتحقق ذلك، من وجهة نظرنا في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين؟

قلنا في السابق ومنذ أن بدأ الحديث عن إعلان الدولة في الفترة التي سبقت ١٩٩٩/٤ أن إعلان

شؤون فلسطينية

هولة ينطوي على ثلاثة احتمالات، لازالت قائمة:

الاحتمال الأول: أن يكون هذا المشروع ملهماً لشعبنا يتكلم بها إلى أطول مدى ممكن.

الاحتمال الثاني: أن ينطوي هذا المشروع على مخاطرة حقيقية تتعلق باستقلالنا وسيادتنا الوطنية. أما الاحتمال الثالث، فهو المشروع الكفاحي، وهذا ما سأنالوه في محاولة للإجابة على كيف يمكن أن ينطوي مشروع إعلان الدولة وتجسيدها على أرض فلسطين على مشروع كفاحي فأقول:

أولاً: علينا أن ننطلق من التأكيد على أن إعلان سيادة الدولة ينطلق من إعلان الاستقلال الذي صدر من المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة في الجزائر في ١٩٨٨/١١/١٥، وليس من اتفاقيات أوسلو، وليس مما يمكن أن ينتج من صولات بين المفاوض الفلسطيني والإسرائيليين.

لأن الإنطلاق من إعلان الاستقلال الوطني يعني بالضرورة وبالتأكيد تكريس شرعية هذا الإعلان، عبر شرعية م.ت.ف باعتبارها الممثل الشرعي لشعبنا الفلسطيني في كل أماكن تواجده في الوطن والشتات. كذلك فإن إعلان تجسيد دولتنا على أرض فلسطين انطلاقاً من إعلان الاستقلال يبقى أبواب الحل التاريخي مفتوحة، فإن إعلان الاستقلال يتحدث عن فلسطين التاريخية ثم يتحدث عن الظلم الذي أوقعه قرار ١٨١ بشعبنا، وهو القرار الذي نستند إليه في موقفنا لإعلان سيادة الدولة التي تبقى أبواب الحل التاريخي مفتوحة، كذلك فإننا نبنى أيضاً على الاعتراف الواقعي القائم فعلاً بهذه الدولة من أكثر من مئة دولة في العالم.

وهذا الإعلان يعني أننا لانزمن إعلان تجسيد دولتنا للمفاوضات، ولاتفاقيات أوسلو، والفهم المختلف عليه للقرار ٢٤٢، ففي الساحة الفلسطينية التي يقول أن تنفيذ اتفاقيات أوسلو لا يعني تنفيذ القرار ٢٤٢. وهناك رأي يقول أنها تعني تنفيذ القرار ٢٤٢، وفي رأيي أنه لا توجد فوارق كبيرة بين القولين، لماذا؟ لأن القرار ٢٤٢ لا يعني بالنسبة لإسرائيل انسحاب الكامل من الأراضي التي احتلت في عام ١٩٦٧، وأصبح واضحاً أن الغموض في اتفاقيات أوسلو كان يفسر دائماً لصالح إسرائيل.

ثانياً: بعد الإنطلاق من إعلان الاستقلال، وحتى تجاوز التوكيدات والكلاشيات التي لاتسمن لأفني من جوع، علينا أن ننفذ قرارات المجلس المركزي في دورته الأخيرة بغزة في شباط - فبراير - ٢٠٠٥.

وأقول باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن هذه القرارات تشكل أساساً صالحاً يمكن أن نبني عليه ونفجر مقومات الصمود الآن والنهوض لاحقاً، ولكن - مرة أخرى - أين نبحث في ذلك؟ هل نبحث عما يدور في واشنطن، وأوسلو، واستوكهولم وغيرها من المراكز، أم نبحث هنا في ساحتنا وعلى أرضنا الفلسطينية؟ الجواب الذي نقدمه هو أن نبحث في أرضنا الوطنية لأن العناوين الأخرى تبقى ملكاً لسلطة التي نديرها، ولا يستطيع أحد منا أن يعرف ما هو الصحيح وما هو الخطأ فيها.

ما يمكن أن نعرفه هو ما نبنيه لمجتمعنا، وما نلمسه بأيدينا.

وفي هذا السياق، فقد انعقد المجلس المركزي في دورته المذكورة في ٢/٢ وصدرت عنه مجموعة من القرارات منها قرار يقول بأنه يجب أن تعود مؤسسات م.ت.ف للعمل وفقاً للوائحها وأنظمتها الداخلية، واليوم يكون قد مر على انعقاد المجلس المركزي ما يقارب الأربعة أشهر في الوقت الذي يجب أن يعقد وفقاً لنظامه كل ثلاثة أشهر، هذا هو أول تجاوز لقرارات المجلس المركزي.

قرر المجلس أيضاً إعلان تجسيد سيادة دولة فلسطين خلال هذا العام وعلى ضرورة إتخاذ كافة الإجراءات والخطوات والاتصالات اللازمة لذلك، وكلف المجلس المركزي اللجنة التنفيذية بمتابعة استكمال أعمال اللجان التي شكلها، بما فيها لجنة الدستور واللجان وخطط البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني، وإعداد التشريعات اللازمة لذلك، أنا عضو مجلس مركزي، وعضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية، وتتيح لي هذه العضوية أن أطل على ما تبخته اللجنة التنفيذية عبر رفيقنا عبد الرحيم ملوح عضو اللجنة التنفيذية، وما تبخته رئاسة المجلس الوطني عبر رفيقنا تيسير قبعة نائب رئيس المجلس.

ومن هذا الموقف أقول لكم بأنه لم يحدث شيء جدي على هذا الصعيد، وهنا بصراحة يمكن لنا أن نبحث عن الخلل، وهنا يكمن اهتزاز الثقة فيما نأخذه من قرارات.

وأخيراً، وحتى لا نكتفي بالنقد، فإن ما نقترحه لتحويل ما أسميته (كلاشيات) أي ما نسميه ونعنيه جميعاً من اتفاق على الثوابت الوطنية إلى سياسة واقعية فإنني أقترح مايلي:

١- استكمال منظومة القوانين التي توحد وتنظم حياة المجتمع الفلسطيني، فهذه المهمة لازالت قائمة ومطلوبة وضرورية للبناء.

٢- البدء بإجراء انتخابات المجالس البلدية والقروية، لتشكيل سنداً ديمقراطياً، ومنتخباً للدولة العتيدة التي نسعى إليها، وبداية لتفعيل الدور والطاقت الجماهيرية، لقد آن الأوان لتجاوز سياسة التعتين في هذه المجالس التي تحولها إلى ملاحق لوزارة الحكم المحلي وغيرها من أجهزة السلطة.

٣- وضع سياسة وقرارات مباشرة لترشيد البنية الاقتصادية، وترشيد الانتاج والاستهلاك وتحديد أولوياته، كل ذلك على طريق بناء اقتصادي تنموي يمكننا من الصمود في وجه هذا العدو الصهيوني وسياسات الحصار والضغط والابتزاز التي يمارسها علينا.

٤- استكمال عناصر ومقومات وهياكل الوحدة الوطنية، لتشكيل صمام الأمان والرافعة التي تحمل المشروع الوطني الفلسطيني وتدافع عنه وتسير به إلى الأمام، بما في ذلك الإفراج عن المعتقلين السياسيين وتحريم الاعتقال السياسي، وتوحيد ودمقرطة المنظمات والاتحادات النقابية والمهنية والجماهيرية والانتخاب الديمقراطي لهيئاتها القيادية، ومتابعة الحوار الوطني الفلسطيني

الشامل وتوفير المناخات اللازمة لإنجاحه.

٥- الإعلان في الوقت المناسب، وقبل نهاية العام، الموعد الأقصى لإعلان سيادة الدولة، عن إنتهاء ولاية أوسلو، والمؤسسات التي انبثقت عنها، مؤسسة رئاسة السلطة، المجلس التشريعي، الحكومة، وكل ما انبثق عن هذه الاتفاقيات من مؤسسات، واعتبار المجلس المركزي الفلسطيني، أو من يكلفه مرجعية مؤقتة، تهياً لنا هيكل الدولة ومؤسساتها، وقوانينها انطلاقاً من وثيقة الاستقلال التي أعلنها المجلس الوطني الفلسطيني في عام ١٩٨٨، وعلى أساس ديمقراطي انتخابي، يقر ويجسد التعددية الفكرية والسياسية في مجتمعنا، ومشروعنا لذلك المطلوب هو إجراء انتخابات تعتبر دولة فلسطين كلها دائرة انتخابية واحدة، لأن نظام تعدد الدوائر الانتخابية يفتح إحياء وتعشيش وسيادة قيم وأنماط سلوك ضار في مجتمعنا، كالعشائرية والجهوية واستخدام النفوذ لترغيب وترهيب النخبين وغيرها.

٦- تأكيد الترابط الوثيق بين بناء الدولة وهياكلها، وبين البناء الفلسطيني الأشمل في الوطن والشتات، أي إعادة بناء مؤسسات م.ت.ف على أسس وطنية وديمقراطية تتسع لكل الطاقات والقوى على اختلاف طيفها الفكري والسياسي.

فالمنظمة أوسع من مشروع الدولة في تمثيلها لشعبنا في الوطن وفي الشتات، وتستطيع أن تحرر نفسها من إلتزامات وقيود الدولة التي تحد من تصديدها لمتطلبات استمرار الصراع ببعده الاستراتيجي مع هذه الغزوة الصهيونية لبلادنا.

٧- يرتبط ذلك كله بتأكيد تمسكنا بقرارات الشرعية الدولية وأولها القرار ١٩٤ الذي ينص على حقنا في العودة إلى الديار التي شردنا منها في عام ١٩٤٨.

هكذا يصبح في تقديري مشروع تجسيد دولتنا على أرضنا الفلسطينية، مشروعاً كفاحياً يحظى بالثغاف الغالبية الساحقة من أبناء شعبنا - في الوطن والشتات، وسيلهب للشاعر الوطنية، ويفتح أبواب الصمود، والصراع الجدي ضد الاحتلال والعدوان الإسرائيلي ومخططاته.

لكن الأمانة تقتضي القول أن هذا المشروع يحتاج أول ما يحتاج إلى قيادة تتحلى بأقصى درجات النزاهة، وكران الذات، والصبر والتحمل، وطول النفس وعدم الخشية من أية فزاعات، لا من فزاعة القيادة البديلة أو فزاعة اللعب على تعدد المسارات العربية وغيرها، ينبغي أن لاتخشى قيادة المشروع الوطني من هذه الفزاعات، وتستند وتثق بقدرات شعبنا واستعداده للصمود والكفاح.

هذا الأفق، هو الأفق الوحدوي الديمقراطي الذي يعمل على توحيد كل صفوف الشعب، وتجميع طاقاته وإمكاناته، بما يمكنه من كسب المعركة في نهاية المطاف ●●●

(*) نص مداخلة ألقاها الرفيق جميل مجدلاوي في ندوة أقامها المجلس الفلسطيني للعلاقات الخارجية، في الوطن تحت عنوان: «آثار ومخاطر الحل وإعلان الدولة».

■ شؤون فلسطينية

المسيرة التفاوضية إلى أين؟

استحقاقات الحل النهائي وتركة المرحلة الانتقالية

— أحمد جابر —



فبدءاً بالحرب الكلامية التي تبشر بحرب فعلية عبر تصريحات موفاز (وهو للتذكير الجنرال الذي هرب حافياً من جنوب لبنان) الذي يهدد باقتحام الأراضي الفلسطينية بالدبابات والطائرات، إضافة إلى التعزيزات العسكرية داخل وحول المستوطنات وتسليح المستوطنين، وما تشير إليه التقارير الصحافية من تدريبات إسرائيلية على قمع المظاهرات واقتحام القرى الفلسطينية، ما ينبئ بعواقب وخيمة تفجر الوضع وتفتح باب الصراع الشامل على مصراعيه.

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: من يخاف من الحرب فعلاً الفلسطينيون الذين يعلمون تماماً طبيعة الكفاح الذي يخوضونه، وصعوبة هذا الكفاح وحجم التضحيات الهائلة التي يجب أن يقدموها، أم الإسرائيليون الذين تعصف التغيرات المحلية والعالية بعقيدتهم العسكرية العدوانية التي أصبحت مدعاة للخجل بعد سلسلة الهزائم التي منوا بها، أم الولايات المتحدة التي تريد استقراراً في المنطقة يحفظ لها كرامتها كقوة عظمى وحيدة بما يجعلها تمنع ولو مرغمة أي تهديد إسرائيلي بنسف جهودها.

نقول هذا الكلام مؤكداً أن القيادة الفلسطينية لا بد أن تكون حريصة جداً على حياة كل إنسان فلسطيني، وأن تمنع كل ما يمكن أن يؤدي إلى خسارة جديدة في أرواح الفلسطينيين، ولكن هذا المنع لا يعني قطعاً الاستسلام لتهديدات العدو ومحاولات التخويف والإرهاب التي يحاول بثها.

لنأت إلى النقطة التالية وهي أزمة الحكومة الإسرائيلية، وهي كما هو معروف مشكلة دائمة ومزمنة، تعاود الظهور دائماً مع اقتراب الحسم على جبهة المفاوضات لتستخدم في التعطيل والتسويق.

والأزمة مع حزب شاس تجاوزت السلوك التقليدي للحزب المذكور، الذي كانت مطالباته تقتصر على الابتزاز المالي للحكومة لدعم شبكة مدارس، لتنتقل هذه المرة إلى المطالبة بكلمة مسموعة في المفاوضات، وأن يكون للحزب المتطرف (دينيًا) الأقرب إلى البراغمية سياسياً

انطلاقاً من ذلك ستبدو أي مقاربة (فنية) إن صح التعبير، هزلية وغير مجدية، مما يعيدنا ثانية إلى السياسة، باعتبار ما يحدث (على ذمتهم) هو ضرب منها، محاولين مقاربة ما يحدث، رسده، فهمه إن أمكن واستكشاف الطريق الذي تذهب إليه الأمور.

هناك دروس تفرضها علينا المسيرة (السلمية)، علينا أن ننتبه لها، وأن نحرص على ملاحظتها:

أولاً... كلما ارتفع ضجيج الكلام والتهديد المتبادل، وكلما كان هناك تصعيد فإن ذلك ينبئ بتقدم وزحزحة، تفاجئ أولئك المأخوذون بالاختناق الذي يغلب عليه الافتعال.

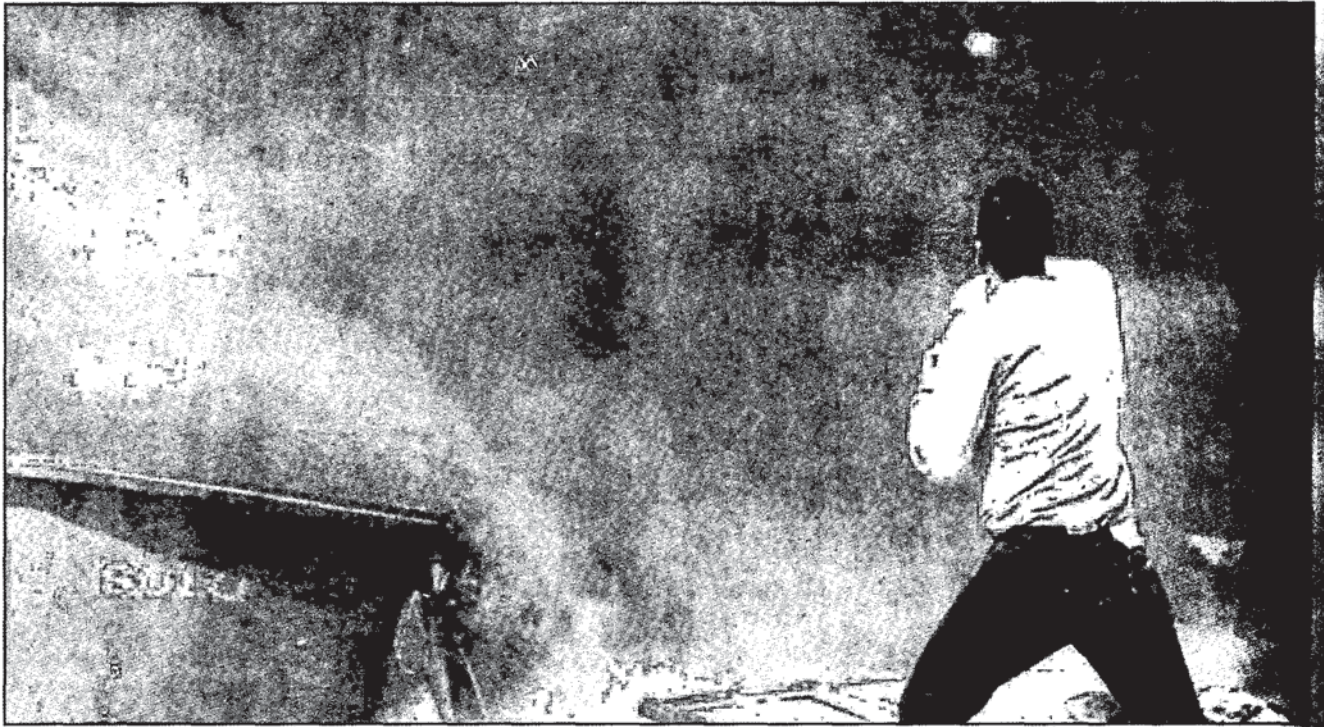
ثانياً... كل إنكار للمفاوضات السرية، مسودات الاتفاقات المتسربة، ينبئ بوجودها الفعلي، وكلما افترضت قناة سرية دلنا ذلك على وجود أخرى تجري التغطية عليها.

ثالثاً... أزمات الحكومة الإسرائيلية ليست سوى مؤشر لتصلب قادم، يدفع فيه الفلسطينيون عادة من لحهم الحي ثمن الأصوات التي ينبغي لباراك أن يحصدها في استطلاعات الرأي.

ومع اقتراب لحظات الحسم لاستحقاقات الوضع النهائي، نلاحظ ارتفاع درجة الاحتقان الذي يأخذ مداه بارتباط هذا الاستحقاق بما لم ينفذ من سابقه، كما هو حال اتفاقية شرم الشيخ التي جاءت أصلاً للمساعدة على تنفيذ أوصلو، والتي تنتظر تطبيق المرحلة الثالثة من الانسحاب، ما تصل بموجبه نسبة الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية إلى 90% من الضفة الغربية، ويتطلب أيضاً إطلاق سراح الأسرى وفتح الممر الآمن الشمالي وحل المشكلات الاقتصادية التي تزداد تعقيداً كآثر رجعي لاتفاق باريس سيئ السمعة. من الواضح تماماً أن الحكومة الإسرائيلية تسعى للحصول على أقصى قدر من التنازلات من الجانب الفلسطيني قبل تنفيذ التزاماتها، وفي هذا السياق تلجأ إلى أساليب متعددة إضافة إلى استغلال الأزمة الحكومية، ما سنتناقشه لاحقاً.

ثمة معضلتان أو ربما هي واحدة برأسين، تواجه من يريد الكتابة عن مفاوضات السلام الفلسطينية - الإسرائيلية المستمرة بتقطع وخجل، وسط دعوات لتسريعها أو نسفها أحياناً، أشبه برقصة التانغو، بما فيها من إثارة وبرود متخشب، غزوبة بالغة وعدوان ساحق. الوجه الأول لمعضلتنا، هو أن هذه المفاوضات هي حدث مهم، يجب الكتابة عنه وتغطيته، ولكن الحديثة التي تجل الموضوع مستمرة في الزمان والتكرار، حتى ليخيل للمرء أن ليس من جديد يضيفه، وهذا هو الوجه الثاني. ولعل ما يغري في الكتابة عن هذه المفاوضات إنما هو في الحقيقة الجانب الفني منها، أو لنقل قرابتها مع الرقصة الشهيرة، وإن كانت قرابة بالشكل فقط، فالراقصون هنا - المفاوضات - يفتقدون للأسف لأصالة الرقصة ذاتها، ويصررون على الاحتفاظ بجانب واحد من جوانب القرابة الشكلية، فهم خالون من أي إثارة، ولكنهم باردون متخشبون، عدوانيتهم ليست أصيلة وتراجعهم - الإسرائيليون - هوليودي غير قابل للتصديق، وتمردهم - الفلسطينيون - يذكر بالراعي الكذاب الذي لم يكف الذئب بأكل خرافه بل أكله معها.

شؤون فلسطينية



للاتفاقات الموقعة.

حتى الآن هذا جيد، ولكنه يحتاج إلى استكمال، غير حماية الموقف السياسي المتماسك بالتفاف شعبي قادر على التصدي للضغوط ومحاولات جر القيادة إلى اتفاق بائس جديد، ما يشترط الارتقاء بهذا الموقف ليستجيب لمصالح أغلبية الشعب.

ما يدفع إلى هذا الكلام ليس عدم الثقة (وهذا وارد) ولكن تجربتنا مع القيادة المنتفذة مريرة ومخيبة للأمال، وبمقدار ما نعرف قدسية القضايا المذكورة بالنسبة للشعب الفلسطيني وصعوبة إن لم يكن استحالة تجرؤ أي طرف فلسطيني على التنازل عنها، إلا أننا ندرك أيضاً حجم الضغوط الهائلة التي سيتم إلّاؤها على الجانب الفلسطيني.

الموقف الفلسطيني يسان أولاً عبر الارتقاء بالفعل والأداء السياسي الذي يحمل موقفاً غير مفرط أو متنازل، يسمح بحد أدنى من الوحدة الوطنية، التي يجب أن تنعكس توافقاً على الدفاع عن القضايا الاستراتيجية والإجماع على التصدي لأي محاولة إسرائيلية للقفز عنها، والتي تؤدي إلى التحصن بموقف شعبي صلب ومتماسك وقادر على الصمود والمقاومة، والتضحية عندما يكون للتضحية معنى على الأرض، وهذا لا يعني جر الشعب إلى معركة غير متكافئة وإنما يعني إعداد العدة لخوض المعركة بجدارة إذا ما فرضت علينا ●●

جبهة السلام في الشرق الأوسط قبل مغادرة مقره في البيت الأبيض، ومن هنا المحاولات الدؤوبة للضغط على الرئيس عرفات لإقناعه بالتنازل عن (تصلبه) والذهاب إلى القمة الثلاثية بعقل مفتوح على العروض الإسرائيلية.

تضاف إلى هذه الضغوط السلسلة الطويلة من التسيريات التي تحدثت عن الوصول إلى حلول وسط على مجمل قضايا الحل النهائي، ابتداء من القدس واستعداد إسرائيل لتسليم أحياء فيها للسلطة، أو تقاسم السيطرة في وادي الأردن وتبادل الأراضي مع المستوطنات، والالتفاف على قضية الأسرى عبر إطلاق ثلاثة معتقلين فقط وما تم تسريبه حول الوصول إلى حل لمشكلة اللاجئين عبر الموافقة على عودة 4000 عائلة سنوياً ضمن إجراءات لم الشمل وبما لا يتجاوز الـ 50000 عائلة على الأكثر.

القيادة الفلسطينية تواصل حتى الآن من جانبها رفض الضغوط، عبر الإصرار المستمر على تنفيذ الاتفاقات الموقعة وصولاً إلى إعلان الدولة الفلسطينية في الثالث عشر من أيلول على الضفة وغزة بما فيها القدس كعاصمة لدولة فلسطين مع التمسك بحق العودة للاجئين وإطلاق سراح الأسرى، رابطة أي تفاوض حول المرحلة النهائية بتنفيذ كامل

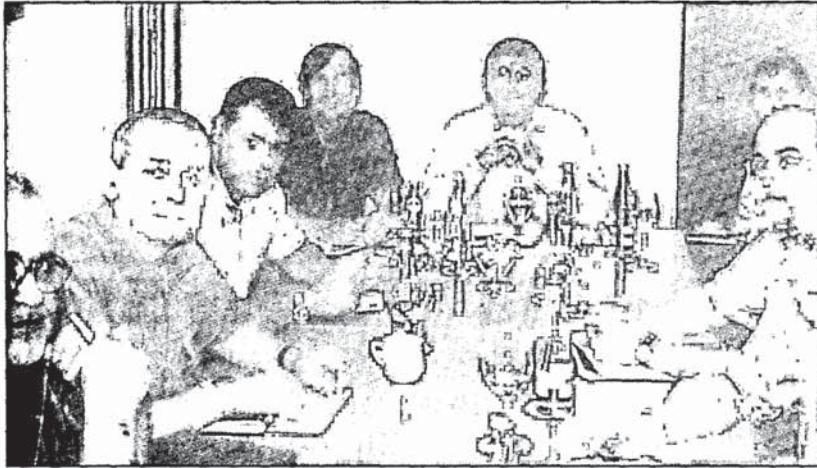
لوقتاً على ما يبدو) كلمة في الأراضي التي سيتم (التخلي) عنها للفلسطينيين. هذه النقلة المفاجئة في طروحات شاس (والتي لها دلالتها العميقة في بنية الحزب وتحولاته ما يدعو لبحث مستقل) ستترك ولاشك أثراً بالغاً على مسيرة التفاوض وستقيد باراك - وهو سعيد على الأرجح بهذه القيود - مانعة إياه من الإقدام على أي خطوة حاسمة لحل الإشكاليات العالقة على الجبهة الفلسطينية. ويتعزز هذا القراض باستقالة وزراء ميرتس من الحكومة دولسا مخدوعين طبعاً بمزاعم حمايتهم - لكن هذه الاستقالات تطرح فعلاً أسئلة حول تلبية ما يسمى بمعسكر السلام الإسرائيلي لبعيته، ولكن السؤال الذي يطل برأسه هو ما الآن بالذات يعلن حزب شاس عن مواقفه السياسية الجديدة، ولماذا يكون حزب ميرتس مستعداً الآن بالذات للتنازل أمام غريمه رغم هم وجود ضرورة حاسمة لذلك وبإمكانية شراء شاس؟ هل يحتاج باراك إلى شريك غير تعاون في المفاوضات لمزيد من الضغط على الفلسطينيين؟ هذه مسألة تستحق التأمل.

إضافة لما سبق تعمل الحكومة الإسرائيلية على تجنيد أقصى قدر ممكن من الضغوط على لجان الفلسطينيين ابتداءً من الولايات المتحدة، والرئيس كلينتون الذي لن يقصر دوره في هذه الضغوط باعتبار مشكلته الخاصة، فهو يريد تحقيق شيء، أي شيء على

شؤون فلسطينية

مفارقات التفاوض على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي!

عبد الإله بلقزيز*



من يراقب المنحى التفاوضي على المسار الفلسطيني-الإسرائيلي يلاحظ جملة من الظواهر السياسية المثيرة للدهشة، والتي لاسبق لها في الغربة في سائر عمليات التفاوض التي حصلت بين حركة تحرر وطني وقوة احتلال. ولعل الأكثر إثارة فيها ثلاث ظواهر هي: غياب مرجعية للعملية التفاوضية، وسهولة استدراج تنازلات المفاوض الفلسطيني، ثم طريقة «الانسحابات» الإسرائيلية من أراضي الضفة وغزة والهدف السياسي من تلك الطريقة، لنترك جانباً الظاهرة الثالثة، ولنركز على الظاهرتين الأولىين:

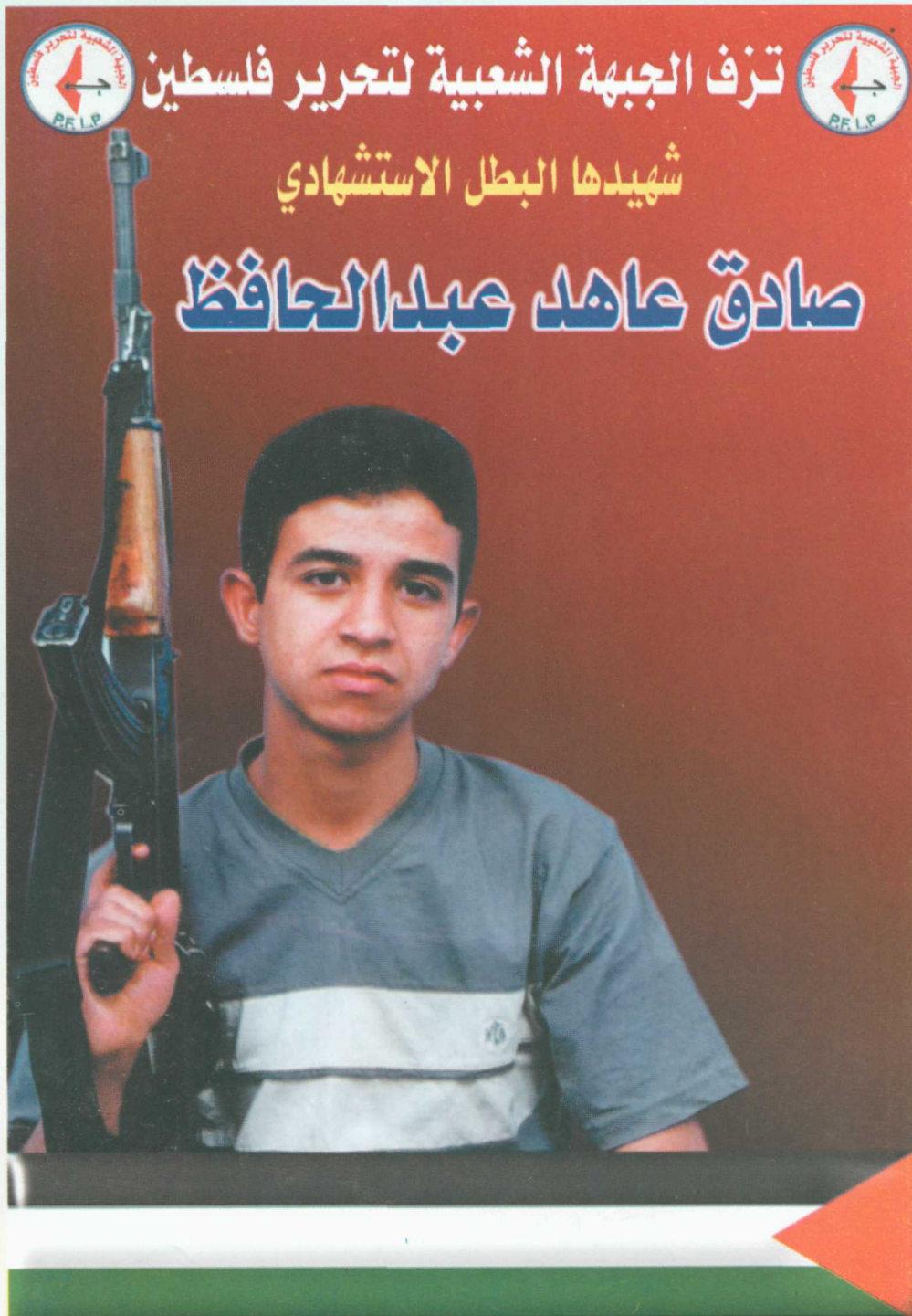
تجري المفاوضات بدون أي أساس تستند إليه! تحاول القيادة الفلسطينية الالتفاف على هذه الحقيقة بالقول إن الأساس ذاك هو «اتفاق أوسلو». لكن الحقيقة خلاف ذلك تماماً: ف«أوسلو» لا يشكل أية مرجعية بالمعنى السياسي والقانوني، لأنه مجرد إطار عام للمفاوضات لا ترد في بنوده أية التزامات بشأن مستقبل التسوية والحل، بل هو يَكِل ذلك إلى عملية المفاوضات نفسها!

والأهم من هذا كله أن «اتفاق أوسلو» - وما انقُص من نسله من اتفاقات فرعية - لا يستند بدوره إلى أية مرجعية، إذ لا يرد في بنوده أي نص على قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨، أو ١٩٤٨ و ١٩٤٩ وسواها من القرارات ذات الصلة! إن إسقاطه لهذه المرجعية الدولية كان محسوباً وذكياً، وذلك من أجل التسويغ لمرجعية الأمر الواقع! وهي المرجعية التي تقول إن شكل وهدف التسوية يتحددان بالتفاوض ويقرّرهما المتفاوضون! أما كل الكلام الذي قيل عن أن أساس «أوسلو» هو «ضمانات» رسائل الدعوة إلى مفاوضات مدريد وواشنطن، وصيغة «الأرض مقابل السلام»، فهو كلام غير مفيد في السياسة لسببين على الأقل: لأن رسائل الدعوة التي وجهها جيمس بيكر إلى الأطراف لم تتضمن نفس الالتزامات الأمريكية (لم ترد في رسالة بيكر إلى إسحق شامير أي تلميح إلى قواعد التفاوض مثلاً!)، ثم لأن صيغة «الأرض مقابل السلام» صيغة شعارية فضفاضة لاتحدد - مثلاً - حجم الانسحاب من الأرض، ولا بأي موجب قانوني، فضلاً عن أنها تظل - في النهاية - صيغة أمريكية وليست دولية، و- بالتالي - لاتتمتع بأية سلطة إلزامية مادامت نتيجة التفاوض غير مقرّرة سلفاً - بموجب قرار أو قانون - بل متروكة للمجهول: أعني لعملية التفاوض نفسها! ومادامت الولايات المتحدة - «راعية» المفاوضات - مجرد وسيط في

بحيث يُغني عن أي بيان: ذلك أن غياب مرجعية لعملية التفاوض يفرض على المفاوض الفلسطيني أن يظل تحت رحمة إملاءات الطرف الأقوى في المساومة! غير أنه، مع علمنا بمفاعيل علاقة الترابط بين الضغط الصهيوني على المفاوض الفلسطيني وبين غياب قاعدة التفاوض ومرجعيتها، فإننا لانغفل البتة عامل الكفاءة الذاتية الضعيفة للمفاوض الفلسطيني في إثارة ذلك المسلسل المتجر من التنازلات المبدئية والسياسية. لقد ولى الزمن الذي كان يستطيع فيه الدكتور حيدر عبد الشافي - وإلى حد ما حنان عشاوي - إزعاج المفاوض الإسرائيلي، فما إن هذا الأخير يجد نفسه - اليوم - أمام مفاوض مطواع، أو - في أفضل الأحوال - أمام مفاوض حريص على التنازل إذا ما تَبَلَّغ أوامر «الرئيس» بهذا المعنى!!

والحقيقة أن عقيدة التنازل زحفت على العقل والوجدان الفلسطيني منذ البداية: منذ الانشقاق الفلسطيني عن مدريد وواشنطن، للدخول في نفق «أوسلو» السري، مروراً بسائر محطات التفاوض اللاحقة. وليس أكثر دلالة على عقيدة التنازلات تلك من القبول بتأجيل التفاوض على القضايا الجوهرية في الصراع مع الدولة الصهيونية: القدس، واللاجئون، والمستوطنات، والدولة، والحدود، وعليه، مادام في وسع «إسرائيل» أن تحصل - منذ البداية - على هذا التنازل في المبادئ والثوابت، فكيف لاتستطيع استدراج الكثير مما هو دونها قيمة في التفاصيل! ●●●

(*) كاتب وأكاديمي مغربي.



بطل عملية كارني شمرون الاستشهادية

الرفيق المؤسس الدكتور جورج حبش يعزي آل الرزاز بالفقيد الكبير

السيدة والددة الفقيد الكبير

السيدة عقيلة الراحل الكبير

أخوة الفقيد وأبنائه

وآل الرزاز الكرام

مدافعا عن الحقيقة التاريخية، كما كان روائيا شاهدا في هذا العصر على حرب الإبادة الصهيونية الشرسة ضد شعبنا.

لقد خسرت الثقافة العربية برحيله واحدا من رموزها الأدبية وواحدا من قاماتها الروائية المبدعة.

باسمي واسم عقيلتي أقدم التعازي الحارة إلى عائلة الفقيد في هذا المصاب الجلل. وللفقيد الرحمة ولكم من بعده طول البقاء، ونرجو من الله أن يلهمكم الصبر والسلوان.

دمتم للحياة...

أخوكم د. جورج حبش
مؤسس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
وعقيلته هيلدا حبش

لقد كان فقيدنا الأديب مؤنس في قلب المشهد الثقافي العربي روائيا مؤثرا وواضحا. وقدم نتاجه الأدبي الروائي صورة مضيئة تعكس الواقعية للحياة العربية ببعديها الإنساني والقومي. ومؤنس بقامته المبدعة وصل إلى تخوم المشهد الثقافي، وجعل له فضاء روائيا مشرفا يتطلع إلى المستقبل وللأجيال القادمة متأثرا بوالده، وهو الابن البار لصديقي وأخي المفكر القومي العربي الراحل منيف الرزاز، طيب الله ثراه.

ومؤنس، الكاتب العربي المرموق، بلغ بآثاره الأدبية المبدعة إلى قمم المشهد الثقافي العربية، وقدم رؤيته وأفكاره. ويأتي الرحيل المفاجئ في سن مبكرة وفي ظروف بالغة الصعوبة، وهو الذي كان شاهدا على حصار شعبنا الفلسطيني، وحمل كغيره من الأدباء هموم انتفاضة شعبنا في فلسطين المحتلة،

ببالغ الأسى والحزن تلقينا نبأ الرحيل المبكر للروائي والأديب العربي مؤنس الرزاز، الذي نذر حياته وأدبه وقلمه في سبيل القضايا القومية لأمتنا العربية، وفي سبيل فلسطين، والذي كتب عن مأساة الإنسان العربي. وكون نموذجا صادقا في تصويره للنضال السياسي كروائي وأديب التزم بقضايا الأمة العربية، عبر تشخيصه للتناقضات الفكرية والسياسية والاجتماعية في مجتمعنا العربي.

الرفيق الأمين العام يحيي أسرة الرفيق الاستشهادي صادق عاهد

أبرق الرفيق أحمد سعدات إلى أسرة الاستشهادي صادق عاهد، بطل عملية (كارني شمرون) قائلا: «بكل الفخر والاعتزاز تلقيت ورفاقي في قواعد وقيادات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وكل الوطنيين الفلسطينيين والعرب نبأ إقدام ابنكم الفارس الشهيد على اقتحام مستوطنة كارني شمرون، مجسدا قيم ودور الرفيق الطليعي الذي يتقدم الصفوف مبادرا».

وأكد الرفيق الأمين العام في برقيته على اعتزازه بالرفيق الشهيد، وعهده وكل الشهداء على الالتزام نهج المقاومة والانتفاضة والتمسك بكل المعاني والقيم الخالدة التي جسدها دمه الطاهر.

واختتم الرفيق برقيته، لأسرة الشهيد بقوله: «أشد على أيدي الجميع فيكم، وأتقدم منكم بخالص العزاء وعهدا للشهيد على مواصلة الطريق».

ويحيي أسرة الشهيد ماجد أبو سعدة

كما حيا الرفيق أسرة الشهيد ماجد أبو سعدة، مؤكدا عهده على مواصلة الدرب من أجل فلسطين الحرة التي تحتاج إلى كثير من التضحيات.

الرفيق المؤسس يحيي أسرة الشهيد صادق عاهد.

أرسل الرفيق المؤسس د. جورج حبش، برقية إلى أسرة الشهيد البطل صادق عاهد حيا فيها الشهيد وأسرته، قائلا: «إن العملية البطولية والنوعية التي نفذها الشهيد البطل تأتي في سياق الدفاع عن الحق، وما يتعرض له شعبنا من تدمير وقتل واغتيالات».

وقال الرفيق المؤسس: «لقد قدم الشهيد البطل مثالا صادقا وأرتعا عن خيار المقاومة الباسلة، وكان نموذجا لاستعادة الكرامة الفلسطينية، وسيبقى الفعل البطولي الذي نفذ الشهيد صادق خالدا ونموذجا يحتذى به لبطولات قادمة في سبيل التحرر».

ويحيي أسرة الشهيدة وفاء إدريس.

كما حيا أسرة الشهيدة البطلة وفاء إدريس، قائلا: «أبعث إليكم بكلمات التهنية وليس التعزية على الشرف العظيم الذي نالته ابنتكم، لقد منحتنا الشهيدة الحياة، وسيبقى اسمها خالدا بفعلها البطولي الاستشهادي. فقد كانت كما تريد وفية لوطنها ولشعبها، ونموذجا للمرأة الفلسطينية المناضلة إلى جانب الشهداء دلال المغربي ورجاء أبو عماش، ولينا النابلسي وغريد البطمة وسناء محيدلي».